

التنقية الكلية

وأثرها في العبادة

الدكتور/ محمد بن عبد الواحد الخميس

قسم الفقه - كلية الشريعة بالرياض

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله الحق المبين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ونبيه الأمين صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين . أما بعد:

فإن من أهم المهمات، وأكد الفرائض والواجبات، أن يعرف العبد حكم رب العالمين، ويتفقه فيما نزل به من مسائل الشرع والدين، حتى يعبد الله على بصيرة المهتدين، والناس في حاجة ماسة إلى من يعينهم على ذلك من العلماء والباحثين ليعرفوا حكم الشرع في تلك المسائل، خاصة فيما جد منها من نوازل.

ومن المسائل النازلة التي تحتاج إلى بحث وتأصيل ما يتعلق بالتنقية الكلوية وأثرها في العبادة، لذا عزمنا على البحث فيها، لعلنا أوفق في بيان الأحكام المتعلقة بها، وكان من أهم الأسباب التي دفعتني إلى الكتابة في هذا الموضوع ما يأتي:

أولاً: أن الفشل الكلوي- عافانا الله وإياكم منه- قد أصيب به عدد كبير من الناس، ويقومون بالتنقية الكلوية (غسيل الكلى) ولذلك أثر في العبادة من طهارة وصلاة وصيام وحج، فأحببت أن أسهم في تجلية ذلك وبيان أحكامه.

ثانياً: ما لمسته من كثرة السؤال عما يتعلق بالتنقية الكلوية وتباين الفتوى بشأنها.

ثالثاً: أنني لم أطلع على بحث في الموضوع إلا أن بعض العلماء المشاركين في مجمع الفقه الإسلامي بجدة في بحث المفطرات أشاروا إلى ما يتعلق بالتنقية الكلوية مما له علاقة بالصيام، ولكن المجلس أجل إصدار القرار في تلك المسائل للحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة.^(١)

وقد استعنت بالله وكتبت في هذا الموضوع، وإن كنت لا أرى نفسي أهلاً لذلك، ولا من فرسان تلك المسالك، ولكن من الله أستمد العون وأستلهم الصواب والتوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل.

وقد قسمت البحث بعد المقدمة إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حقيقة التنقية الكلوية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الكلية.

المطلب الثاني: تعريف التنقية الكلوية وأنواعها.

المطلب الثالث: وظائف الكلية.

المبحث الثاني: أثر التنقية الكلوية على الطهارة والصلاة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أثر خروج الدم من المريض أثناء إجراء التنقية على الوضوء.

المطلب الثاني: حكم صلاة الجماعة على مريض الكلى أثناء إجراء التنقية.

المطلب الثالث: حكم الجمع بين الصلاتين لمريض التنقية الدموية.

المبحث الثالث: أثر التنقية الكلوية على الصيام والحج وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر التنقية الكلوية على الصيام، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: أثر خروج الدم أثناء التنقية الدموية على الصيام.

(١) ينظر: العدد العاشر من مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج٢، ص ٤٥٥.

المسألة الثانية: أثر دخول سائل التنقية في الغشاء البريتوني أثناء التنقية البريتونية على الصيام.

المطلب الثاني: حكم وجوب الحج على مريض التنقية الكلوية.

وقد حرصت عند كتابة هذا البحث على الرجوع إلى المصادر الأصلية مع مراعاة الدقة في نسبة الأقوال إلى أصحابها، وعزوت الآيات بذكر اسم السورة والآية، وخرجت الأحاديث الواردة في البحث، مع ذكر من أخرجها من أهل الحديث، فإن كانت في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت به، وإلا ذكرت من أخرجها من أصحاب السنن والمسانيد، وذكرت ما وجدته من كلام أهل الحديث عليه.

وأما الأعلام الوارد ذكرهم في البحث فقد رأيت أن لا أترجم للصحابة ولا للتابعين، ولا للمشهورين أو المعاصرين، ولا لمن تكلم العلماء فيه بجرح لأن المراجع المشار إليها تغني عن الترجمة له، ومن أراد معرفة المزيد عنه فسيرجع إليها.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل للدكتور/عبد الفتاح بن فرج استشاري الأمراض الباطنة وأمراض الكلى، وزميل الكلية الملكية البريطانية للأمراض الباطنة الذي أفادني في بعض المسائل الطبية .

وبعد فهذا ما عملته في هذا البحث، فإن وفقني فمن الله، وإن كانت الأخرى فإني أسأل الله العليّ القدير أن يسدد خطانا، وأن لا يجرمنا الأجر والثواب إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول

حقيقة التنقية الكلوية

المطلب الأول: تعريف الكلية:

قال في المصباح المنير: "الكُلْيَةُ من الأحشاء معروفة، والكُلُوة بالواو لغة لأهل اليمن، وهي بضم الأول قالوا ولا يكسر"^(١) فلا تقل كِلية أو كِلوة بالكسر. قال الزبيدي: وهي- أي الكسر- لغة العامة.^(٢)

وتجمع الكُلْيَةُ على كليات وكُلَى، وفي المحكم: الجمع "كُلَى، كرهوا الجمع بالتاء فيحركون العين بالضممة فتجيء هذه الياء بعد ضمة، فلما ثقل ذلك عليهم تركوه واجتزؤوا ببناء الأكثر، ومن خفف قال كُليات"^(٣) وكلاه كُلياً: أصاب كليته، وكليت فلانا فاكتلى وهو مكلي، أصبت كليته فتألم، قال العجاج:^(٤)

لهن في شباته صيء
إذا اكتلى واقتحم المكلي^(٥)

ويروى: كلا.^(٦)

وجاء في المحكم: "الكليتان من الإنسان وغيره من الحيوان: لحمتان منتبرتان حمراوان لازقتان بعظم الصلب عند الخاصرتين في كظرتين من الشحم"^(٧).

(١) المصباح المنير للفيومي ٥٤٠/٢، وينظر: لسان العرب لابن منظور ١٥١/١٢.

(٢) تاج العروس ١٢٩/٢٠.

(٣) المحكم لابن سيده ١٠٩/٧.

(٤) هو رؤبة بن العجاج فصيح راجز مشهور في مدح بني أمية وبني العباس مات في أيام المنصور.

الأغاني ٣٤٥/٢، والشعر والشعراء ٥٩٤/٢.

(٥) ينظر: ديوان العجاج ٥٢٧/١.

(٦) ينظر: المحكم لابن سيده ١٠٩/٧، ولسان العرب لابن منظور ١٦١/١٢، وتاج العروس للزبيدي ١٣/٢٠.

(٧) المحكم لابن سيده ١٠٩/٧.

ويعرف علماء الطب في العصر الحاضر الكلية بأنها: عبارة عن غدة مزدوجة بشكل حبة الفاصولية، وللإنسان كليتان تزن الواحدة ١٠٠-١٥٠ جرام تقع وراء الغشاء البريتوني^(١) على جانبي العمود الفقري تبدأ من مستوى الضلع العاشر والحادي عشر وتتميز باللون الأحمر.^(٢)

المطلب الثاني: تعريف التنقية الكلوية وأنواعها:

التنقية الكلوية هي عبارة عن تنقية الدم من الأملاح والسموم التي تتراكم فيه نتيجة لعدم قدرة الكلى على التخلص منها.^(٣)

أنواع التنقية:

للتنقية الكلوية نوعان:

١ - **التنقية الدموية:** (الدليزة الدموية) أو (الإنفاذ الدموي) أو (الكلية الصناعية).

وأطلق عليها تنقية دموية لأن السموم تنزع من الدم مباشرة، وهذا النوع هو ما يطلق عليهم العامة: (الغسيل الكلوي).^(٤)

ويتم الغسيل عن طريق جهاز الكلية الصناعية حيث يضخ الدم من المريض إلى جهاز التنقية ثم يعاد إلى المريض بعد تنقيته، وللقيام بغسل الكلى لابد أن يقوم الطبيب بإجراء عملية صغيرة في الذراع أو الرقبة أو الساق لدمج شريان مع أحد الأوردة القريبة منه تحت الجلد لتكوين مجرى دموي أكبر وأقوى لإجراء

(١) هو الغشاء الذي يحمي ويغطي الأمعاء والأوعية الدموية في التجويف البطني، وتبلغ مساحة سطحه من ١ - ٢ متر مربع في البالغين. ينظر: التنقية الصفافية د. جمال الوكيل، ص ٣٢، والفشل الكلوي د. محمد الفيتوري، ص ٩٥، وأمراض الكلى د. عقيل العبدروس، ص ٢٤٠.

(٢) الفشل الكلوي والكلية الصناعية، د. محمد ناصر الفيتوري، ص ٩.

(٣) ينظر: أمراض الكلى وزراعتها، د. سعود فواز الفايز، ص ٣٧، والفشل الكلوي وزرع الأعضاء، د. محمد البار، ص ٨٢، وأمراض الكلية، د. خالد عبد الله، ص ١٨٧.

(٤) ينظر: أمراض الكلى وزراعتها، د. الفايز، ص ٣٧.

الدورة الدموية الخارجية، ويترك مدة شهرين أو ثلاثة أشهر ليصبح حجم الأوردة مناسباً، وليسهل إدخال الإبر فيها لإجراء التنقية^(١)، وعند الحاجة يوصل الشريان بواسطة الأنبوب إلى جهاز التنقية، ثم يرجع من جهاز التنقية مرة أخرى إلى الوريد بعد تنقيته.^(٢)

وتجرى التنقية الدموية في المستشفى مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع، وفي كل مرة يبقى المريض دون حراك لمدة ٤-٥ ساعات، وتحدد كمية السوائل التي يتعاطاها المريض بعد التنقية، وتقدر التكلفة الإجمالية لكل مريض سنوياً ٧٥٠٠٠ ألف ريال في المملكة العربية السعودية، ويدخل في ذلك ثمن الجهاز، والعقاقير المستخدمة، وهيئة التمريض، والصيانة وتكلفة البقاء في المستشفى.^(٣)

٢- التنقية البريتونية (الصفاقية):

وتتم تنقية الدم عن طريق الغشاء البريتوني الذي يطن تجويف المريض.

وللتنقية البريتونية طريقتان:

إحدهما: التنقية البريتونية الآلية، وتتم هذه الطريقة في المستشفى عن طريق جهاز خاص تركيب عليه محاليل التنقية، وقد ذكر د. جمال الوكيل أن الجهاز "يقوم بتسخين المحاليل إلى درجة تناسب الجسم البشري ثم يفرغ قدرًا معلومًا منها في التجويف البطني (الصفافي) للمريض عن طريق القسطرة المثبتة في البطن، ثم يقوم بسحب السوائل المتجمعة في البطن، وبعد ساعة يصرفها من بطن المريض إلى أكياس فارغة في قاعدة الجهاز، كما يقيس هذا الجهاز كمية السائل المسحوب من جسم المريض، ويكرر العملية كل ساعة تقريباً، أو حسب ما يقرره الطبيب، وتكون عملية التنقية الصفاقية عادة في أثناء الليل

(١) ينظر: المرجع السابق ص ٣٧، وأمراض الكلى وارتفاع ضغط الدم، د. عقيل العيدروس، ص ٢٣١، والفشل الكلوي، د. البار، ص ٩٥، ٩٧.

(٢) ينظر: أمراض الكلى، د. البار، ص ٩٥، و Oxford textbook of medicine ٣/٣٣٠٧، ٣٣٠٦.

(٣) ينظر: الفشل الكلوي وزرع الأعضاء، د. البار، ص ١٠١.

وأثناء النوم، فيوصل المريض أنابيب التوصيل بالسائل المنقى ويضعها في آلة التنقية الصفاقية، ثم يوصل أنابيب التوصيل بالقسطرة البطنية ويأوي إلى فراشه، فتقوم الآلة بعملية التفريغ والسحب، لمدة نحو ٨-١٠ ساعات، وعند الصباح تسحب الآلة السوائل من البطن، وتبقى التجويف البطني فارغاً^(١).

وعادة ما تتم هذه الطريقة في المستشفى أو المستوصف، لأنها تحتاج إلى جهاز، وقد لا يكون موجوداً لدى المريض، ولو وجد ربما لا يستطيع استعماله على الطريقة الملائمة.

الطريقة الثانية: التنقية البريتونية المستمرة (الجوالة):

وهذه الطريقة هي المفضلة، لأنها لا تحتاج للبقاء في المستشفى، أو لجهاز خاص وتسمح للمريض أن يتحول ويقوم ببعض الأعمال أثناء عملية التنقية، وتعتمد هذه الطريقة على استخدام الأوعية الدموية المنتشرة في الغشاء البريتوني ليقوم بالمهمة التي تقوم بها الأغشية الموجودة في جهاز التنقية (في الكلية الصناعية)، وفي البداية يتم إدخال أنبوب خاص بين السرة والعانة بعد إعطاء المخدر الموضعي، ويتم إدخال السائل الخاص للتنقية في عبوات بلاستيكية، وتكون العبوات في مستوى أعلى من مستوى البطن، وعندما يصبح الكيس البلاستيكي فارغاً يمكن تطبيقه وإخفاؤه في ملابس المريض، وبعد عدة ساعات تتم خلالها عملية التنقية بوضع الكيس البلاستيكي في مستوى أسفل من مستوى البطن فينحدر السائل من البطن إلى الكيس مرة أخرى، ويتم تفريغ السائل والتخلص منه، ويتم إدخال سائل جديد مرة أخرى، وهكذا بعد إدخال السائل كل مرة يكون المريض حراً في المشي والتحول إلى أن يحين موعد تفريغ السائل وإدخال سائل جديد.^(٢)

(١) التنقية الصفاقية لمرضى الفشل الكلوي، د. جمال الوكيل، ص ٢٤، ٢٥.

(٢) ينظر: أمراض الكلى وزراعتها، د. سعود الفايز، ص ٤٩-٥٠، والفشل الكلوي وزرع الأعضاء، د. محمد على البار، ص ٨٩، والتنقية الصفاقية، د. جمال الوكيل، ص ٥١ وما بعدها.

المطلب الثالث: وظائف الكلية:

إن من المهم للقارئ أن يطلع على وظائف الكليتين حتى يعلم أهميتهما في الجسم، ويمكن حصر وظائف الكليتين في النقاط الآتية:

- ١- تنقية الدم وطرده السموم والفضلات الآزوتية من الجسم التي تنتج أثناء عملية احتراق المواد الغذائية لتوليد الطاقة التي يحتاجها الجسم.
- ٢- تنظيم كمية السوائل والأملاح في الجسم مثل: الصوديوم، والبوتاسيوم، والمغنسيوم، وغيرها.
- ٣- تنظيم درجة الحموضة في الدم.
- ٤- إفراز الهرمونات التي تقوم بأدوار حيوية للجسم، فهي تنتج النوع النشط الفعال من فيتامين (د) الضروري لبقاء العظام قوية وصحيحة، وتفرز بعض الهرمونات مثل هرمونات الأريثروبويتين الذي يقوم بتنشيط نخاع العظام من أجل إنتاج خلايا الدم الحمراء، وفي حالة نقص هذا الهرمون كما يحدث في الفشل الكلوي فإن المريض يصاب بفقر دم، وتفرز أيضاً هرموني: الرينين والبروستاغلاندين.
- ٥- التخلص من مخلفات الأدوية.^(١)

(١) من مقابلة للدكتور عبد الله حسن عوض استشاري زراعة الأعضاء ورئيس وحدة الكبد بمستشفى الملك فهد بجدة نشرت بجريدة عكاظ الخميس ١٤٢٢/٤/٢١ هـ الموافق ٢٠٠١/٧/٢٢ م، العدد (١٢٧٣٨)، ص ٧. وينظر: أمراض الكلى وزراعتها، د. سعود الفايز. ص: ٩، والتنقية الصفافية، د. جمال الوكيل، ص ١٤-١٨، و oxford textbook of medicine ٣٣٢٢-٣٣٠٦/٣

المبحث الثاني

أثر التنقية الكلوية على الطهارة والصلاة

المطلب الأول: أثر خروج الدم من المريض أثناء إجراء التنقية على الوضوء:

قبل الكلام على هذه المسألة لابد من معرفة ما يخرج من جسم المريض قبل وبعد التنقية الدموية، وقد التقيت بالدكتور/عبد الفتاح بن فرج استشاري الأمراض الباطنة وأمراض الكلى، وزميل الكلية الملكية البريطانية للأمراض الباطنة، وسألته عن ذلك فأجاب: بأن الخارج من جسم المريض قبل التنقية دم غير مُنقى بسبب الفضلات السامة، وأما بعد التنقية فإن الخارج يكون على نوعين: إما دم منقى جزئياً، وهذا يعود إلى جسم المريض، وإما سموم ضارة يتخلص منها الجسم، وهذا هو السبب في إجراء التنقية^(١).

وبعد أن تبين أن الخارج من الجسم دم غير منقى بسبب الفضلات السامة أرى أن هذه المسألة يمكن تأصيلها بالنظر في حكم الخارج النجس من غير السيلين، وقد اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول: أن الخارج النجس من غير السيلين لا ينقض الوضوء وهو

مذهب المالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، وهو قول ابن عمر، وابن عباس، وابن أبي أوفى، وجابر، وأبي هريرة، وعائشة، وابن المسيب، وسالم بن عبد الله بن

(١) وينظر: daugridas john / handbook of dialysis ص ٤٧

(٢) ينظر: الموطأ ٢٢/١، وشرح صحيح البخاري لابن بطلال ٢٧٣/١، والاستذكار لابن عبد البر ٢٣٠/١٠ - ٢٨٦، والإشراف على نكت مسائل الخلاف ١٥١/١، والمعونة ١٥٣/١، وعيون المجالس لعبد الوهاب البغدادي ١٤٦/١، وجامع الأمهات لابن الحاجب، ص ٥٨، والشرح الكبير للدردير ١١٥/١، والشرح الصغير للدردير ٥٢/١.

(٣) ينظر الأم للشافعي ٦٦/١، ومختصر المزني، ص ١١، والمهذب للشيرازي ١١١/١، والحاوي للماوردي ١/ ٢٤٤، والوسيط للغزالي ٣١٣/١، وحلية العلماء للشاشي ١٥٢/١، ١٥٣، والمجموع شرح المهذب للنووي ٥٤/٢، ٥٥.

عمر، والقاسم بن محمد، وطاوس، وعطاء، ومكحول، وربيعه، وأبي ثور، وداود، وابن المنذر^(١)، قال البغوي: "وهو قول أكثر الصحابة والتابعين"^(٢).

أدلتهم:

الدليل الأول: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: " لا وضوء إلا من صوت أو ريح"^(٣)، قال الماوردي: "فاقتضى ظاهره - انتفاء - انتقاض الوضوء عما سواه إلا بدليل"^(٤).

المناقشة:

ونوقش : بأن النواقض كثيرة ولم يستثن منها إلا الصوت والريح "ولعل ذلك في صورة مخصوصة يعني بحسب السائل، فالمراد نفي جنس الشك وإثبات اليقين، أي لا يتوضأ عن شك مع سبق الطهارة إلا ييقين الصوت أو الرائحة"^(٥).

الدليل الثاني: ما رواه جابر: " أن رجلين من أصحاب النبي ﷺ حرسا المسلمين ليلة في غزوة ذات الرقاع فقام أحدهما يصلي، فجاء رجل من الكفار فرماه بسهم فوضعه فيه، فنزعه، ثم رماه بآخر، ثم ركع وسجد ودماؤه تجري"^(٦).

(١) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال ٢٧٣/١، وعيون المجالس لعبد الوهاب البغدادي ١٤٧/١، والاستذكار لابن عبد البر ٢٣٠/١، وحلية العلماء للشاشي ١٥٣/١، والتهذيب للبغوي ٣١٢/١، والمجموع شرح المذهب للنووي ٥٥/٢، والمغني لابن قدامة ٢٤٧/١، ومعونة أولي النهى لابن النجار ٣٤١/١.

(٢) التهذيب للبغوي ٣١٢/١.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ١٠٨/١٦ رقم الحديث (١٠٠٩٣)، والترمذي في سننه ١٠٩/١ (٧٤) وقال هذا حديث حسن صحيح، وابن خزيمة في صحيحه ١٨/١ (٢٧)، وابن ماجه في سننه ٤١٦/١ (٥١٥)، والبيهقي في السنن الكبرى ١٨٨/١ (٥٧٠).

والحديث صحيحه الألباني في الإرواء ١٤٥/١، وفي صحيح سنن ابن ماجه ١٦٣/١، ود. بشار عواد في تحقيقه لسنن ابن ماجه ٤١٦/١.

(٤) الحاوي للماوردي ٢٠١/١.

(٥) تحفة الأحوذى للمبارك فوري ٢٥٧/١.

(٦) أخرجه أبو داود ١٣٦/١ برقم (١٩٨)، وابن خزيمة في صحيحه ٦/١ برقم (٣٦)، والحاكم في المستدرک ١١٥٦، ١٥٧، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي في تلخيصه.

وجه الدلالة:

أنه خرج دم كثير واستمر في الصلاة ولو نقض الدم لما جاز بعده الركوع والسجود، وعلم النبي ﷺ بذلك ولم ينكره^(١)، ولو كان الدم ناقضاً لبين له ولمن معه في تلك الغزوة ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز^(٢).

المناقشة:

نوقش الاستدلال بهذا الحديث من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: أن الحديث ضعيف لأن في سنده عقيل بن جابر، قال الذهبي: "فيه جهالة، ما روى عنه غير صدقة بن يسار"^(٣)، وقال أبو حاتم: لا أعرفه".^(٤)

الجواب:

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن عقيلاً هذا قد صحح حديثه ابن خزيمة^(٥)، وابن حبان^(٦)، وقال الحاكم في المستدرک: "حديث صحيح الإسناد، فأما عقيل ابن جابر الأنصاري فإنه أحسن حالاً من أخويه محمد وعبد الرحمن"^(٧)، والحديث صححه الألباني^(٨).

(١) المجموع شرح المذهب للنووي ٥٥/٢، ٥٦.

(٢) السيل الجرار للشوكاني ٩٩/١ .

(٣) ميزان الاعتدال للذهبي ٨٨/٣ .

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢١٨/٦ .

(٥) صحيح ابن خزيمة ٢٤/١، ٢٥ (٣٦١).

(٦) أخرجه ابن حبان في صحيحه ينظر صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ٣/٣٧٥ (١٠٩٦).

(٧) المستدرک ١٥٧/١. وينظر تهذيب التهذيب لابن حجر ١٦١/٤

(٨) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦٠٧/١ (٣٠٠).

الوجه الثاني: ذكر الخطابي^(١) وغيره^(٢) ما مفاده: أن الحديث لا يصح الاستدلال به لأن الدم إذا سال أصاب بدنه وجلده، وربما أصاب ثيابه، ومع إصابة شيء من ذلك وإن كان يسيراً لا تصح الصلاة عند الشافعي.

الجواب:

أجيب عن هذه المناقشة بما يأتي:

١- أن الحجة قائمة بهذا الحديث على كون خروج الدم لا ينقض الوضوء، ولأن ما لا يبطل قليله لا يبطل كثيره، قال الشوكاني: "كان الصحابة رضي الله عنهم يخوضون المعارك حتى تتلوث أبدانهم وثيابهم بالدم ولم ينقل أنهم كانوا يتوضؤون لذلك ولا سمع عنهم أنه ينقض الوضوء".^(٣)

٢- على القول بنجاسة الدم فلا وجه لما ذكره الخطابي وغيره لما يلي:

أ- أنه محمول على أن تلك الدماء لم يكن يمس ثيابه منها إلا قليل يعفى عن مثله.^(٤)

ب- أنه لا تلازم بين القول بإعادة الصلاة لكونه صلى في ثوب عليه نجاسة وبين القول بعدم نقض الوضوء بسيلان الدم لأن نقض الوضوء أمر زائد يحتاج إلى دليل بين وهو منتفٍ هنا، وفي كلام الشافعي ما يرد على ذلك فقد قال: "ومن توضأ. وقد رعف فلم يغسل ما مس الدم منه أعاد بعد ما يغسل ما مس الدم منه لأنه صلى وعليه نجاسة لا لأن وضوءه انتقض".^(٥)

(١) معالم السنن للخطابي (مطبوع من سنن أبي داود) ١/١٣٧.

(٢) ينظر: الباب في الجمع بين السنة والكتاب للمنبرجي ١/١٣٩، والبنية للعيني ١/١٩٩، وإعلاء السنن للتهانوي ١/١٢٤.

(٣) السيل الجرار للشوكاني ١/٩٩.

(٤) هذا الجواب للنووي، ينظر: المجموع شرح المذهب ٢/٥٦.

(٥) الأم للشافعي ١/٦٦ (بتصرف).

الوجه الثالث: أن الحادثة واقعة عين، ووقائع الأعيان لا عموم لها، قال التهانوي: "هي واقعة عين لا عموم لها وإنه فعل واحد من الصحابة ولعله لم يعلم بحكمه".^(١)

الجواب:

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن يقال: إن هذه الواقعة حصلت في غزوة ذات الرقاع والمرمي بالسهم أحد الحارسين اللذين كلفهما النبي ﷺ بالحراسة، ويبعد كل البعد أن لا يطلع النبي ﷺ على ذلك، فلا يقال في هذه الحادثة إنها واقعة عين قال الشوكاني: "ومعلوم أن النبي ﷺ قد اطلع على ذلك ولم ينكر عليه الاستمرار في الصلاة بعد خروج الدم، ولو كان الدم ناقضاً لبين له ولمن معه في تلك الغزوة وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز".^(٢)

الدليل الثالث: ما روي عن أنس رضي الله عنه قال: احتجم النبي ﷺ فصلى ولم يتوضأ، ولم يزد على غسل محاجمه^(٣) وهذا نص في موضع النزاع .

المناقشة: نوقش الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: أنه حديث ضعيف، في إسناده ثلاثة ضعفاء، وهم: صالح بن مقاتل، ومقاتل بن صالح، وسليمان بن داود القرشي، ولذلك قال البيهقي: "في إسناده ضعفاء"^(٤)، وقال الحافظ بن حجر: "وعنى بذلك صالحاً وأباه وسليمان"^(٥).

(١) إعلاء السنن للتهانوي ١٢٥/١ .

(٢) السيل الجرار ٩٩/١، وينظر: الروضة الندية للقنوجي ٤٨/١ .

(٣) أخرجه الدار قطني في سننه ١٥٧/١ (٢٦)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٨١/١ (٦٦٦)، والخلافات ٢/

٣١٨ (٦٠٦)، وابن الجوزي في التحقيق ١٩١/١ برقم (٢٠٣).

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ٢٢١/١ .

(٥) لسان الميزان ٥٥١/٣ .

الوجه الثاني: أنه يحتمل أن يكون توضأ ولم يره أنس، ويحتمل أن يكون صلى ناسياً، كما أن الدم قد يسيل بالحجامة وقد لا يسيل، ومع الاحتمال لا يصح به الاستدلال^(١).

الدليل الرابع: ما رواه مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن المسور بن مخرمة أخبره أنه دخل على عمر بن الخطاب من الليلة التي طعن فيها فأيقظ عمر لصلاة الصبح فصلى عمر وجرحه يثعب دمًا^(٢).

وجه الاستدلال:

أن عمر رضي الله عنه صلى وجرحه يثعب دمًا، ولم يذكر أنه توضأ فدل على أن لا وضوء على من خرج منه دم.

الدليل الخامس: عن بكر بن عبد الله المزني قال رأيت ابن عمر عصر بثرة في وجهه فخرج شيء من دم فحكه بين إصبعيه ثم صلى ولم يتوضأ^(٣). ففي هذا الأثر دلالة على أن القليل من الدم لا يتوضأ منه.

المناقشة :

قال العيني ردًا على الاستدلال بهذا الأثر: "هذا الأثر حجة للحنفية لأن الدم الخارج بالعصر لا ينقض الوضوء عندهم، والنقض يضاف إلى الخارج دون المخرج كما هو مقرر في كتبهم"^(٤).

(١) ينظر: التنقيح لابن عبد الهادي ١٦٤/١، وإعلاء السنن للتهانوي ١١٩/١.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ ٣٩/١، ٤٠ رقم الحديث (٥١)، وعبد الرزاق في مصنفه ١٥٠/١ (٥٧٩) و(٥٨٠) و(٥٨١)، والدارقطني في سننه (٢٢٤/١) في باب جواز الصلاة مع خروج الدم السائل من البدن) رقم الحديث (٢) (٣).

(٣) أخرجه البخاري تعليقاً ٥٠/١ باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين القبل والدبر، ووصله عبد الرزاق في مصنفه ١٤٥/١، وابن أبي شيبة في مصنفه ١٣١/١، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٢١/١ برقم (٦٦٧)، وصححه ابن حزم في المحلى ٣٥٥/١.

(٤) عمدة القاري ٥٢/٣.

الجواب عن هذه المناقشة:

ويمكن أن يجاب عما ذكره العيني فيقال:

إن هذا الأثر وما سبق من الأدلة فيها دلالة على أن خروج الدم لا ينقض الوضوء سواء كان هذا الدم مخرجاً أو خارجاً، فالتفرقة بين خروج الدم وإخراجه دعوى مفتقرة إلى دليل، قال ابن حزم: "وكلاهما أي نقض الوضوء من المخرج دون الخارج خطأ لأنه قول بلا برهان ودعوى بلا دليل".^(١)

الدليل السادس: ما رواه البخاري تعليقاً عن الحسن البصري أنه قال: ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم.^(٢)

المناقشة:

قال التهانوي: إنه ليس في قول الحسن ما يدل على صلاتهم والجراح تسيل فيمكن أنهم كانوا يصلون في جراحاتهم وهي مشدودة بالجيرة أو معصبة بشيء وحينئذ لا تفسد صلاته بمجرد خروج الدم بل لا بد من سيلانه إلى موضع يلحقه حكم التطهير.^(٣)

الجواب عن هذه المناقشة:

يمكن أن يجاب عما ذكره التهانوي بأن يقال: إن القول بأن جراحاتهم كانت مشدودة بالجيرة أو معصبة بشيء لا دليل عليه، فالحجة قائمة بعدم النقل عنهم بأنهم كانوا يتوضؤون لذلك لما ورد من أن يسير الدم لا ينقض الوضوء، فإذا جاء عنهم أيضاً أن الكثير لا ينقض دل ذلك على أن خروج الدم لا ينقض سواء كان قليلاً أم كثيراً.

(١) المحلى لابن حزم ٣٥٥/١ .

(٢) صحيح البخاري ٥٢/١ .

(٣) إعلاء السنن للتهانوي ١٢٥/١ .

الدليل السابع: أن الأصل في الأشياء الطهارة حتى يقوم دليل على النجاسة ولا نعلم أنه ﷺ أمر بغسل الدم إلا دم الحيض مع كثرة ما يصيب الإنسان من جروح وورعاف وحجامة وغير ذلك، فلو كان نجساً لبينه النبي صلى الله عليه وسلم لدعاء الحاجة إلى ذلك.^(١)

القول الثاني: أن الدم الخارج من غير السبيلين ينقض الوضوء، وبه قال الحنفية^(٢) والحنابلة^(٣)، ولكنهم يختلفون في الحد الذي ينقض الوضوء. فعند الحنفية في حده ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن خروج الدم ينقض الوضوء مطلقاً سال أم لا، وهو قول زفر.^(٤)

القول الثاني: إن سال ففيه الوضوء، وإن وقف على رأس الجرح لم ينتقض اختاره السرخسي وقال: "حاصل المذهب أن الدم إذا سال بقوة نفسه حتى انحدر انتقض به الوضوء وإن لم ينحدر ولكنه علا فصار أكثر من رأس الجرح لم تنتقض به الطهارة".^(٥)

(١) الشرح الممتع لابن عثيمين ٣٧٦/١.

(٢) ينظر: مختصر الطحاوي ص ١٨، والمبسوط للسرخسي ٧٥/١، ورؤوس المسائل للزمخشري ص ١٠٨، والهداية للمرغيناني ١٤/١، وفتح القدير لابن الهمام ٣٣/١، ٣٤، والاختيار لتعليل المختار للموصلي ٩/١، وتبيين الحقائق للزيلعي ٨/١، والبنية للعيبي ١٩٧/١.

(٣) ينظر: الإرشاد لابن أبي موسى ٢٤٨/١، والجامع الصغير للقاضي أبي يعلى ص ٢٥، والانتصار لأبي الخطاب ١/٣٤١، ورؤوس المسائل للعكبري ٥٣/١، والمقنع ٥٣/١٠، والمغني ٢٤/١، والكافي لابن قدامة ٤٢/١، والممتع في شرح المقنع لابن المنجا ٢٠٤/١، ٢٠٥، والفروع لابن مفلح = ١٧٦/١، وشرح الزركشي على مختصر الخرق ٢٥٢/١، والإنصاف للمرداوي ١٩٧/١، ومعونة أولي النهى لابن النجار ٣٤٢/١.

(٤) ينظر: الهداية للمرغيناني ١٤/١، وفتح باب العناية، للقاري ٦١/١.

(٥) المبسوط للسرخسي ٧٧/١، وينظر: تبيين الحقائق للزيلعي ٨/١، والبحر الرائق لابن نجيم ٣٤/١.

القول الثالث: إذا انتفخ الدم على رأس الجرح وصار أكبر من رأسه نقض، وهو قول محمد.^(١)

وعند الحنابلة في حد الدم الناقض روايتان:

الرواية الأولى: أن الوضوء ينتقض بخروج الدم الكثير دون اليسير، هذا المذهب، وعليه عامة الأصحاب.^(٢)

الرواية الثانية: أن الوضوء ينتقض بخروج الدم القليل، وهي رواية ذكرها ابن أبي موسى وغيره^(٣) قال ابن قدامة: "ولا نعرف هذه الرواية ولم يذكرها الخلال في جامعه إلا في القلس"^(٤) وأطرحها، وقال القاضي: لا ينتقض رواية واحدة"^(٥).

أدلتهم:

الدليل الأول: عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله ﷺ: يا رسول الله إني لا أطهر أفأدع الصلاة؟ فقال رسول الله ﷺ: "إنما ذلك عرق وليس بالحیضة فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي".^(٦)

(١) ينظر: البحر الرائق لابن نجيم ٣٤/١ .

(٢) ينظر: الإرشاد لابن أبي موسى ٢٤٨/١، والانتصار لأبي الخطاب ٣٤١/١، والمغني لابن قدامة ٢٤٨/١، وبلغة الساغب للفخر ابن تيمية ص ٤٧، والإنصاف للمرداوي ١٩٧/١، كشف القناع للبهوتي ١٢٤/١ .

(٣) ينظر: الإرشاد لابن موسى ص ١٩، والانتصار لأبي الخطاب ٣٤١/١، والمغني لابن قدامة ٢٤٨/١، والإنصاف للمرداوي ١٩٧/١، وغاية المطلب للحراعي ص ٢٦، ومعونة أولي النهى لابن النجار ٣٤٠/١ .

(٤) القلس: بالتحريك وقيل: بالسكون: ما خرج من الجوف ملء الفم أو دونه وليس بقي، فإن عاد فهو القيء. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ١٠٠/٤ .

(٥) المغني لابن قدامة ٢٤٨/١

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه ٧٩/١ في باب الاستحاضة، ومسلم في صحيحه ٢٦٢/١ رقم الحديث (٣٣٣).

وفي رواية قال هشام بن عروة عن أبيه: وقال أبي: " ثم توضئي، لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت" ^(١).

وجه الدلالة:

قال القاري: نبه عليه الصلاة والسلام على العلة الموجبة للوضوء، وهو كون ما يخرج منها دم عرق، وهو أعم من أن يكون خارجاً من السبيلين أو غيرهما، ثم أمرها بالوضوء لكل صلاة. ^(٢)

المناقشة:

ناقش الاستدلال بهذا الحديث النووي ^(٣) فقال: الجواب عن حديث المستحاضة من وجهين:

أحدهما: أنه - بهذه الزيادة - ضعيف غير معروف، وحديث المستحاضة مشهور في الصحيحين بغير هذه الزيادة وهي ذكر الوضوء. وأجيب بأن هذه الزيادة ثابتة عند الترمذي ^(٤) والدارمي ^(٥)، وليست مدرجة من كلام عروة، قال ابن حجر: "لأنه لو كان كلام عروة لقال ثم تتوضأ بصيغة الإخبار، فلما أتى بصيغة الأمر شاكله الأمر الذي في المرفوع وهو قوله "فاغسلي" ^(٦).

(١) الحديث بهذه الرواية أخرجه البخاري في صحيحه ٦٣/١ (باب غسل المني وفركه).

(٢) فتح باب العناية ٦٢/١ .

(٣) ينظر: المجموع شرح المذهب ٥٦/٢ .

(٤) ينظر: سنن الترمذي ٢١٧/١، ٢١٨ رقم الحديث (١٢٥) وتعليق أحمد شاکر عليه.

(٥) سنن الدارمي ٢٢٠/١، ٢٢١ رقم الحديث (٧٧٩).

(٦) فتح الباري ٣٣٢/١ .

الوجه الثاني: لو صح لكان معناه إعلامها أن هذا الدم ليس حيضاً، بل هو موجب للوضوء لخروجه من محل الحدث ولم يرد أن خروج الدم من حيث كان- يوجب الوضوء،^(١) فلا يجوز قياس سائر الجسد على السبيلين لأنهما سبيلا الأحداث المجمع عليها وليس سائر الجسد يشبهها.

الدليل الثاني: ما روي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: "ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء حتى يكون دمًا سائلاً".^(٢)

المنافشة:

ونوقش بأنه ضعيف لضعف محمد بن الفضل بن عطية، قال الدارقطني: إنه ضعيف^(٣)، وقال ابن حجر: "إسناده ضعيف جداً، فيه محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك" وقال أيضاً: "محمد بن الفضل كذبه".^(٤)

الدليل الثالث: ما روي من طريق أبي بكر الداهري بسنده عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: من رعف في صلاته فليرجع فليتوضأ وليين على صلاته^(٥).

المنافشة:

ونوقش بأنه ضعيف جداً لأن فيه عبد الله بن حكيم، قال الدارقطني: "أبو بكر الداهري عبد الله بن حكيم متروك"^(٦)، وقال ابن الجوزي: "إن هذا لا يثبت قال أحمد: أبو بكر الداهري يروي أحاديث مناكير ليس هو بشيء"^(٧).

(١) مجموع شرح المذهب للنووي ٥٦/٢ .

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ١٥٧/١ (٢٩) والبيهقي في الخلافيات ٢/٢٤٣، وابن الجوزي في التحقيق ١٨٩/١ (١٩٦)

(٣) سنن الدارقطني ١٥٧/١ .

(٤) تلخيص الخبير لابن حجر ١٧١/١ .

(٥) أخرجه الدارقطني (واللفظ له) في سننه ١٥٧/١ رقم الحديث (٣٠) من باب الوضوء من الخارج من البدن، والبيهقي في الخلافيات ٢/٣٣٧، ٣٣٨ رقم الحديث (٦٤٣)، وابن الجوزي في التحقيق ١٨٩/١ رقم الحديث (١٩٧) كلاهما من طريق الدارقطني .

(٦) سنن الدارقطني ١٥٧/١، وينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤١/٥ .

(٧) التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي ١٨٣/١، وينظر التنقيح لابن عبد الهادي ١٦٣/١، وتنقيح التحقيق للذهبي ٦٥/١، ونصب الراية للزيلعي ٣٩/١، والدرية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر ٣١/١ .

الدليل الرابع: ما روي من طريق سليمان بن أرقم عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً: "إذا رعف أحدكم في صلاته فلينصرف فليغسل عنه الدم، ثم ليعد وضوءه ويستقبل صلاته"^(١).

المناقشة:

نوقش بأنه ضعيف جداً، لأن في إسناده سليمان بن أرقم، قال أحمد بن حنبل ليس بشيء، وقال ابن أبي حاتم: متروك الحديث^(٢)، وكذا قال الدارقطني في سننه^(٣)، وضعفه ابن حجر^(٤).

الدليل الخامس: ما روي من طريق يزيد بن خالد عن يزيد بن محمد عن عمر بن عبد العزيز قال: قال تميم الداري: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الوضوء من كل دم سائل"^(٥).

المناقشة:

نوقش بأنه ضعيف من وجهين:

الوجه الأول: أنه منقطع لأن عمر بن عبد العزيز لم يدرك تميم الداري.

(١) أخرجه الدارقطني في سننه (واللفظ له) ١٥٢/١، ١٥٣ رقم الحديث (٨)، من باب الوضوء من الخارج من البدن، والبيهقي في الخلافيات ٣٤١/٢ رقم الحديث (٦٥١)، وابن عدي في الكامل ٢٥٤/٣، وابن الجوزي في التحقيق ١٩٠/١ رقم الحديث (٢٠٠). كلاهما من طريق الدارقطني.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٠٠/٤، ١٠١.

(٣) سنن الدارقطني ١٥٣/١.

(٤) تقريب التهذيب لابن حجر ص ٢٥٠، رقم الترجمة (٢٥٣٢)، وينظر التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي ١٩٠/١، وتنقيح التحقيق للذهبي ٦٥/١.

(٥) أخرجه الدارقطني في سننه ١٥٧/١ رقم الحديث (٢٧) من (باب في الوضوء من الخارج من البدن..)، والبيهقي في الخلافيات ٣٣٩/٢ (٦٤٧)، وابن الجوزي في التحقيق ١٩٠/١ رقم (٢٠١) والحديث وضعفه الألباني، ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة رقم الحديث (٤٧٠).

الوجه الثاني: أن يزيد بن خالد ويزيد بن محمد مجهولان، قال الدارقطني: "عمر بن عبد العزيز لم يسمع من تميم الداري ولا رآه، ويزيد بن خالد ويزيد بن محمد مجهولان"^(١).

وأجاب عنه النووي: بأنه لو صح حمل على غسل النجاسة أو الاستحباب.^(٢)

الدليل السادس: ما روي عن طريق عمرو القرشي بسنده عن سلمان الفارسي رضي الله عنه، قال: رأني النبي صلى الله عليه وسلم وقد سال من أنفي دم، فقال: "أحدث وضوءاً"^(٣).

المناقشة:

نوقش الحديث بأنه لا يصح، قال الدارقطني: "عمرو القرشي هذا هو عمرو ابن خالد أبو خالد الواسطي متروك الحديث، قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: أبو خالد الواسطي كذاب"^(٤).

وقال إسحاق بن راهويه، وأبو زرعة: كان يضع الحديث^(٥) وقال أبو حاتم متروك الحديث ذاهب الحديث لا يشتغل به^(٦)، وقال ابن الجوزي: "هذا-الحديث- لا

(١) سنن الدارقطني ١٥٧/١ وينظر: معرفة السنن والآثار للبيهقي ٤٢٧/١، والتحقيق لابن الجوزي ١٩٠/١، والتنقيح لابن عبد الهادي ١٦٤/١، والمجموع شرح المذهب للنووي ٥٧/٢.

(٢) المجموع شرح المذهب ٥٧/٢.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ١٥٦/١ رقم الحديث (٢٣) من (باب الوضوء من الخارج من البدن...) والطبراني في المعجم الكبير ٢٣٩/٦ برقم (٦٠٩٩) والبيهقي في الخلافيات ٣٣٤/٢ رقم (٦٣٥)، ابن الجوزي في التحقيق ١٨٩/١ برقم (١٩٨) وقال: (هذا لا يصح).

(٤) سنن الدارقطني ١٥٦/١.

(٥) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٣/٦ رقم الترجمة (١٢٧٧)، وتهذيب الكمال للمزي ٦٠٥/٢١.

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٣٠/٦.

يصح عمرو القرشي هو أبو خالد الواسطي كذبه أحمد ويحيى وقال وكيع: كان في جوارنا يضع الحديث، فلما فطن له تحول إلى واسط".^(١)

الدليل السابع: ما روي من طريق عمر بن رياح عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ إذا رعى في صلاته توضأ ثم بنى على ما بقي من صلاته.^(٢)

المناقشة :

نوقش بأنه ضعيف لأن في إسناده عمر بن رياح وهو متروك^(٣) وقال عمرو بن علي: هو دجال^(٤)، وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب^(٥).

الدليل الثامن: ما روي من طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ: "من أصابه قيئ أو رعاف أو قلنس أو مذي فليصرف فيتوضأ، ثم لين على صلاته، وهو في ذلك لا يتكلم".^(٦)

(١) التحقيق في أحاديث الخلاف ١/١٨٩، ١٩٠.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ١/١٥٦، ١٥٧ رقم الحديث (٢٥) من (باب في الوضوء من الخارج من البدن ..) والبيهقي في الخلافيات ٢/٣٤١ برقم (٦٥١)، وابن الجوزي في التحقيق ١/١٩٠ رقم (١٩٩)، قال ابن عبد الهادي في التنقيح ١/١٦٣ "وهذا لا يصح".

(٣) ينظر سنن الدارقطني ١/١٥٧، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٨٣ رقم الترجمة (٤٦٨)، وتهذيب الكمال للمزي ٢١/٣٤٧ رقم الترجمة (٢٠٠٩).

(٤) التاريخ الكبير للبخاري ٦/١٥٦ والخلافيات للبيهقي ٢/٣٤٢.

(٥) المجروحين لابن حبان ٢/٨٦.

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه ٢/٣٧٨ رقم الحديث (١٢٢١)، والدارقطني في سننه ١/١٥٣ في باب الوضوء من الخارج من البدن .. رقم الحديث (١١)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/٢٢٢ رقم الحديث (٦٦٩)، وفي الخلافيات ٢/٣٢٤، ٣٢٥ رقم الحديث (٦١٩)، وابن الجوزي في التحقيق ١/١٨٨ رقم الحديث (١٩٥)، واللفظ لابن ماجه، وقد ضعف الحديث الألباني ينظر ضعيف سنن ابن ماجه، ص ٩٢ رقم الحديث (٢٢٥)، ود. بشار عواد في تحقيقه لسنن ابن ماجه ٢/٣٨٧.

قال الزمخشري: "فدل على أن القبيئ والرعاف حدث ينقض الوضوء"^(١).

المناقشة :

نوقش بأنه حديث ضعيف: لأنه من رواية إسماعيل بن عياش عن ابن جريج، وابن جريج حجازي، ورواية إسماعيل عن أهل الحجاز ضعيفة عند أهل الحديث،^(٢) قال يحيى بن معين: إنه ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم، وقال الإمام أحمد: إذا حدث عن غير الشاميين فعنده مناكير^(٣).

الدليل التاسع: عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا رعى انصرف فتوضأ ثم رجع فبنى ولم يتكلم.^(٤)
ونوقش الاستلال بهذا الأثر من وجهين :

أحدهما: أنه محمول على الاستحباب لما سبق في أدلة القول الأول عن ابن عمر أنه عصر بثره في وجهه فخرج منها دم فحكه بين إصبعيه ولم يتوضأ.^(٥)
قال البيهقي: "وقد رؤينا عنه بخلاف هذا فيحمل فعله على الاستحباب وتركه على الجواز".^(٦)

(١) رؤوس المسائل للزمخشري ص ١٠٨ .

(٢) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب ٢٢٤/٦، وتهذيب الكمال للمزي ١٧٤/٣، والتنقيح لابن عبد الهادي ١/ ١٦٢ .

(٣) ينظر: تهذيب الكمال للمزي ١٧٥/٣، ١٧٤ .

(٤) أخرجه مالك في الموطأ ٣٨/١ في كتاب الطهارة رقم الحديث (٤٦) وعبد الرزاق في مصنفه ٣٤٠/٢ .

(٥) ينظر الدليل الخامس من أدلة القول الأول .

(٦) الخلافات للبيهقي ٣٥٣/٢ .

الثاني: أن يحمل على غسل الدم وما أصاب من الجسد لا وضوء الصلاة.^(١)
الدليل العاشر: ما روي من طريق حجاج بن أرطاة عن خالد بن سلمة^(٢)
 عن محمد بن الحارث^(٣) أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يصلي بأصحابه
 فرعف فقدم رجلاً فصلّى بالقوم ثم ذهب فتوضأ ثم رجع فصلّى ما بقي من
 صلاته ولم يتكلم^(٤).

المناقشة:

نوقش الاستدلال بهذا الأثر بأنه مرسل، لأن محمد بن الحارث لم يدرك عمر
 رضي الله عنه، وحجاج بن أرطاة: ضعيف^(٥)، ولذا لا يستقيم الاستدلال بهذا
 الحديث.

الدليل الحادي عشر: ما روي من طريق الحارث عن علي رضي الله عنه:
 إذا وجد أحدكم في بطنه رزاً^(٦) أو قيئاً أو رعافاً فلينصرف فليتوضأ، ثم لين
 على صلاته ما لم يتكلم^(٧).

المناقشة:

نوقش الاستدلال بهذا الأثر بأنه ضعيف، لأن في إسناده الحارث الأعور، قال
 أبو حاتم: ضعيف الحديث ليس بالقوي ولا ممن يحتج بحديثه، وقال الشعبي:
 كذاب، وقال أبو زرعة: لا يحتج بحديثه^(٨)، وقال البيهقي: ضعيف^(٩).

(١) ينظر السنن الكبرى للبيهقي ٢٢٣/١ .

(٢) هو خالد بن سلمة بن العاص، كان من علماء قريش قتل لما ظهرت دعوة بني العباس. له ترجمة في تهذيب
 الكمال للمزي ٨٩-٨٣/٨ (١٦١٩).

(٣) هو محمد بن عمرو بن الحارث بن المصطلق الخزاعي الأزدي. له ترجمة في الجرح والتعديل ٢٩/٨ (١٣٤).

(٤) أخرجه ابن المنذر في الأوسط ١٦٩/١ (٥٩)، والبيهقي في الخلافيات ٣٥٣/٢.

(٥) الخلافيات للبيهقي ٣٥٣/٢ .

(٦) الرز بالكسر الصوت في البطن من القرقرة ونحوها، وقيل هو غمز الحدث وحركته للخروج. ينظر: النهاية
 في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢١٩/٢ .

(٧) أخره البيهقي في الخلافيات ٣٥٤/٢ .

(٨) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧٨/٣، ٧٩ رقم الترجمة (٣٦٣)، وتهذيب الكمال للمزي ٢٤٩/٥.

(٩) الخلافيات للبيهقي ٣٥٤/٢ .

الدليل الثاني عشر: من القياس: وهو أن خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة إذا كانت من السبيلين، فيقاس عليها ما خرج من غير السبيلين لخروجه إلى محل يلحقه حكم التطهير فنقض كالبول^(١).

المناقشة:

ونوقش بأن الحدث المجمع عليه غير معقول المعنى، فلا يصح القياس عليه لعدم معرفة العلة^(٢).

الراجع:

والذي يظهر لي أن الراجع هو القول الأول وهو أن الخارج النجس من غير السبيلين لا ينقض الوضوء للاعتبارات الآتية:

١ - قوة أدلته وسلامة أكثرها من المناقشة.

٢ - ضعف أدلة القول الثاني بمناقشتها.

٣ - أن الأصل أن لا نقض حتى يثبت بالشرع ولم يثبت^(٣)، قال ابن عبد البر: "الأصل أن لا ينقض وضوء مجتمع عليه إلا بجديث مجتمع عليه أو بدليل من كتاب أو سنة لا معارض له"^(٤).

وبناء على ما ترجح من أن الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء فإن الدم الذي يخرج خلال التنقية الدموية لا ينقض الوضوء، والله أعلم .

(١) ينظر: طريقة الخلاف بين الأسلاف للسمرقندي ص ٣٨، وفتح القدير لابن الهمام ٣٧/١، والبنية في شرح الهداية ٢٠٤/١، ٢٠٥، والمجموع شرح المذهب للنووي ٥٥/٢ .

(٢) المجموع شرح المذهب للنووي ٥٧/٢ .

(٣) ينظر: المجموع شرح المذهب للنووي ٥٦/٢ .

(٤) الاستذكار لابن عبد البر ١٧٨/١ .

المطلب الثاني:

حكم صلاة الجماعة على مريض الكلى أثناء القيام بالتنقية الدموية:

لا خلاف بين العلماء أن صلاة الجماعة مشروعة، وعلى ذلك إجماع العلماء كما قال النووي: "الجماعة مأمور بها للأحاديث الصحيحة وإجماع المسلمين".^(١)

ولكن العلماء اختلفوا في وجوبها على الأصحاء على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها واجبة وهو قول الحنفية^(٢) والحنابلة^(٣)، وبه قال ابن المنذر وابن خزيمة من الشافعية^(٤).

القول الثاني: أنها فرض كفاية وهو قول الشافعية^(٥).

القول الثالث: أنها مستحبة وهو قول جمهور المالكية^(٦)، وقول عند الشافعية^(٧).

وظاهر أن صلاة الجماعة لا تجب على الأصحاء على القولين الثاني والثالث ومن باب أولى المرضى.

وعلى القول الأول - وهو القول بالوجوب - فإن صلاة الجماعة غير واجبة على مريض التنقية الدموية إذا كان مرتبطاً بالأجهزة في وقت الصلاة، أو كان قد انتهى ولكنه مرهق ويحتاج إلى بعض الوقت كي يستعيد قواه أو به جرح

(١) المجموع شرح المذهب ٧٥/٤ .

(٢) ينظر: بدائع الصنائع للكاساني ١٥٥/١، وفتح القدير لابن الهمام ٣٠٠/١ .

(٣) ينظر: المغني لابن قدامة ٥/٣، والإنصاف للمرداوي ٢١٠/٢ .

(٤) نقل ذلك النووي في المجموع شرح المذهب ٧٥/٤ .

(٥) ينظر: المجموع شرح المذهب للنووي ٧٥/٤ .

(٦) ينظر: مواهب الجليل للحطاب ٨١/٢ .

(٧) ينظر: منهاج الطالبين للنووي (مطبوع مع مغني المحتاج) ٢٢٩/١ .

يخشى أن يزداد ألمه بسبب الروائح وغيرها، وذلك أن أصحاب هذا القول ذكروا أن من الأعذار بترك الجماعة المرض^(١).

وقد استدلووا على ذلك بما يأتي:

١ - قوله تعالى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

٢ - قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

٣ - قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [النور: ٦١].

٤ - أن النبي ﷺ لما مرض ترك الصلاة بالناس أياماً وقال: مروا أبا بكر فليصل بالناس^(٢)، مع أن بيته بجوار المسجد، وهذا دليل على أنه لا يجب على المريض حضور الجماعة.

المطلب الثالث: حكم الجمع بين الصلاتين لمريض التنقية الدموية:

سبق أن ذكرت عند الكلام على التنقية الدموية أن وقتها يستمر من ٤-٥ ساعات، فإذا صادف وقت التنقية وقت إحدى الصلاتين فهل لمريض التنقية أن يجمع بين الصلاتين؟ وإذا كان وقت التنقية في وقت صلاة لا يجمع مع ما بعدها فكيف يصلي في حال التنقية؟

هذه المسألة يمكن تأصيلها بالنظر في حكم الجمع بين الصلاتين للمريض، وقبل الكلام على ذلك لابد من تحرير محل النزاع ثم الكلام عليها.

(١) ينظر: فتح القدير لابن الهمام ٣٠٠/١، والكافي لابن قدامة ١٧٥/١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ١٦١/١، ١٦٢.

تحرير النزاع:

- ١- لا خلاف بين العلماء أن الجمع ممتنع بين صلاة الصبح وغيرها، وبين العصر والمغرب^(١).
- ٢- أجمع العلماء على الجمع بين الصلاتين الظهر والعصر في وقت الظهر بعرفة، وبين المغرب والعشاء بالمزدلفة^(٢).
- ٣- أجمع العلماء على أنه لا يجوز الجمع بين صلاتين في الحضر لغير عذر على حال البتة إلا طائفة شذت^(٣).
- ٤- المراد بالجمع بين الصلاتين - في هذه المسألة - هو الجمع الحقيقي وهو أن تجمع الصلاتان في وقت إحداهما لا أن تصلى الأولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها لأن ذلك جمع في الصورة وليس حقيقياً^(٤).

وقد اختلف العلماء في حكم الجمع بين الصلاتين للمريض على قولين:

القول الأول: أنه يجوز الجمع بين الصلاتين للمريض ، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة ولكنهم اشترطوا أن يلحقه بترك الجمع مشقة وضعف^(٥)، وهو اختيار جماعة من الشافعية^(٦)، وقول بعض المالكية^(٧)، وفصل بعضهم فقال:

(١) ينظر: شرح الوجيز للرافعي ٢/٢٣٧، والإرشاد لابن أبي موسى ص ٨٢ .

(٢) ينظر: الإجماع لابن المنذر ص ٣٨ رقم (٣٧)، والتمهيد لابن عبد البر ٩/٢٦٠ و ١٣/١٦١، والمبسوط للسرخسي ١/١٤٩، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٢/٣٠ و ٢٣/٢٤ .

(٣) قال ذلك ابن عبد البر في التمهيد ١٢/٢١٠، وينظر: المغني لابن قدامة ٣/١٣٥ .

(٤) ينظر: معالم السنن للخطابي (مطبوع مع سنن أبي داود تحقيق الدعاس ١٢/٢).

(٥) ينظر: المقنع ١/٢٢٩، ٢٣٠، والكافي ١/٢٠٢، والمغني لابن قدامة ٣/١٣٦، والفروع لابن مفلح ٢/٦٨، والإنصاف للمرداوي ٢/٢٣٥ .

(٦) ينظر: شرح الوجيز للرافعي ٢/٢٤٧، والمجموع شرح المهذب للنووي ٤/٢٤٧، والإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن ٤/٨٠ .

(٧) ينظر: عيون المجالس لعبد الوهاب البغدادي ١/٣٩٧ .

يجمع المريض إن خاف أن يغيب عقله جمع تقديم، أو إن كان الجمع أرفق به لشدة مرض أو بطن، ولم يخش أن يغلب على عقله، ووقته في آخر وقت الأولى وأول وقت الثانية^(١)، ونسب ابن عبد البر والقرطبي هذا القول لمالك^(٢). ومما يحسن التنبيه عليه أن العلماء الذين يرون جواز الجمع في الحضر للحاجة- من غير اتخاذه عادة- يرون جواز الجمع للمرض من باب أولى، وهو قول ابن سيرين، وابن شبرمة، وأشهب من أصحاب مالك، وأبي إسحاق المروزي، واختاره ابن المنذر وحكاه عن غير واحد من أصحاب الحديث^(٣)، وهو قول شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤).

واستدلوا بما يأتي:

الدليل الأول: عن أبي الزبير^(٥) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعاً، والمغرب والعشاء جميعاً في غير خوف ولا مطر، وفي رواية رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر بالمدينة في غير خوف ولا مطر^(٦).

(١) ذكر الزرقاني أن إطلاق الجمع في هذه الحالة من باب المجاز إذ هو جمع صوري. ينظر: شرح الزرقاني على خليل ٤٨/٢.

(٢) ينظر: التمهيد لابن عبد البر ٢١٨/١٢، والمفهم لما أشكل من تلخيص مسلم للقرطبي ٣٤٤/٢، والمقدمات لابن رشد ١٣٨/١.

(٣) ينظر: معالم السنن للخطابي (مطبوع مع سنن أبي داود بتحقيق الدعاس) ١٥/٢، والأوسط لابن المنذر ٢/٤٣٤، والبيان للعمري ٤٩٣/٢، والمجموع شرح المذهب للنووي ٢٢٧/٤، والإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملكن ٨٤/٤، والمغني لابن قدامة ١٣٧/٣، وفتح الباري لابن رجب ٩٤/٣.

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ٧٧/٢٤.

(٥) هو محمد بن مسلم بن تدرس القرشي الأسدي أبو الزبير المكي، من حفاظ الحديث ت ١٢٨هـ، له ترجمة في تهذيب الكمال للمزي ٤٠٢/٢٦ (٥٦٠٢).

(٦) أخرجه مالك في الموطأ ١٤٤/١، ومسلم في صحيحه من طريق مالك ٤٨٩/١ (٧٠٥).

قال أبو الزبير : فسألت سعيداً لم فعل ذلك؟ فقال: سألت ابن عباس كما سألتني ، فقال: أراد أن لا يخرج أحداً من أمته.^(١)

الدليل الثاني: عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر^(٢).

الدليل الثالث: عن عبد الله بن شقيق قال: خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم، وجعل الناس يقولون: الصلاة الصلاة، قال فجاءه رجل من بني تميم لا يفتر^(٣) ولا ينثني: الصلاة الصلاة، فقال ابن عباس: أتعلمني بالسنة؟ لا أم لك، ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء.

قال عبد الله بن شقيق: فحاك في صدري من ذلك شيء^(٤) فأتيت أبا هريرة فسألته فصدق مقالته^(٥).

المناقشة:

نوقش الاستدلال بما رواه ابن عباس من عدة وجوه:

الوجه الأول: أن من العلماء من قال بترك العمل بحديث ابن عباس.

قال الترمذي في آخر كتابه الجامع في كتاب العلل: "جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين:

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٤٩٠/١ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ٤٩٠/١، ٤٩١ .

(٣) لا يفتر: أي لا يضعف ولا يلين ولا يقصر في عمله، ينظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ص ٨٠٤، والمصباح المنير للفيومي ٤٦١/٢ .

(٤) قوله (فحاك في صدري من ذلك شيء) أي وقع في نفسي نوع شك وتعجب واستبعاد، ينظر: صحيح مسلم بشرح النووي ٣٤٤/٦ .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه ٤٩١/١ .

حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطر، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه، وقد بينا علة الحديثين جميعاً في هذا الكتاب" (١).

وأجاب النووي عما ذكره الترمذي فقال: "أما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على ترك العمل به، بل لهم أقوال" (٢) ثم ذكرها.

وقال ابن الملقن: "أما الحديث الأول فقد عمل به ابن عباس، وقال لمن استعجله في صلاة المغرب، وقد بدت النجوم: أتعلمني السنة لا أم لك، رأيت رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، قال عبد الله بن شقيق: فحاك في صدري من ذلك شيء فأتيت أبا هريرة فسألته، فصدق مقالته فهذا يدل على أنه معمول به غير منسوخ" (٣).

الوجه الثاني: أن الحديث محمول على أنه جمع بعذر المطر (٤).

وأجاب عنه النووي فقال: "منهم من تأوله على أنه جمع بعذر المطر، وهذا مشهور عن جماعة من الكبار المتقدمين وهو ضعيف بالرواية الأخرى من غير خوف ولا مطر" (٥).

الوجه الثالث: أن حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ "من غير خوف ولا مطر" قد روي من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن

(١) الجامع الصحيح للترمذي (سنن الترمذي) ٧٣٦/٥ .

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ٣٣٤/٦ .

(٣) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن ٨١/٤ .

(٤) الموطأ ١٤٤/١، والسنن الكبرى للبيهقي ٢٣٨/٣، وفتح الباري لابن رجب ٩٠/٣ .

(٥) ينظر: صحيح مسلم بشرح النووي ٣٣٤/٦ .

جبير عن عبد الله بن عباس به وقوله: "ولا مطر" لا يصح بل الصحيح هو حديث مالك عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بلفظ "من غير خوف ولا سفر"، قال ابن عبد البر: وهو الصحيح فيه إن شاء الله^(١).

الجواب:

يمكن أن يجاب بأن رواية "من غير خوف ولا مطر" ثابتة في صحيح مسلم فلا وجه لإنكار صحتها، وللحديث طرق أخرى تقويه ومن ذلك ما أخرجه الإمام أحمد بسنده من طريق جابر بن زيد عن ابن عباس قال: "جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر، قيل لابن عباس: وما أراد لغير ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته^(٢).

قال الألباني: "هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وجابر بن زيد هو أبو الشعثاء"^(٣).

الوجه الرابع: حمل الجمع في الحديث على أنه كان في غيم فصلى الظهر، ثم انكشف لهم في الحال أنه وقت العصر فصلاها^(٤).
وأجيب عنه: بأنه باطل لأنه وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر، لا احتمال فيه في المغرب والعشاء^(٥).

(١) التمهيد لابن عبد البر ٢/٢١٤، وينظر: السنن الكبرى للبيهقي ٢/٢٣٨، ومعرفة السنن والآثار للبيهقي ٤/

٣٠٢، وفتح الباري لابن رجب ٣/٩٢.

(٢) مسند أحمد ٣/٤٢٠، ٤٢١ رقم (١٣٥٩).

(٣) إرواء الغليل ٣/٣٥، ٣٦.

(٤) ينظر: المعلم بفوائد مسلم للمازري ١/٢٩٨، وشرح صحيح مسلم للنووي ٦/٣٣٤.

(٥) ينظر: المرجعان السابقان، نفس الصفحة.

الوجه الخامس: أن الحديث محمول على الجمع الصوري، ومعناه أن النبي ﷺ أخر الظهر إلى آخر وقتها فصلاها في أول جزء من الوقت فوقعت الصلاتان مجموعتين في الصورة، والحقيقة أن كل صلاة وقعت في وقتها^(١).

وأجاب عن ذلك أبو الخطاب فقال: "هذا لا يصح لوجوه:
أحدها: أن لفظ خير ابن عباس ومعاذ وأنس يمنع ذلك.

والثاني: أن الجمع ضم الشيء إلى الشيء، والضم لا يمكن في نفس الصلاتين، فثبت أنه جمع في الوقت الواحد ألا ترى أنه لما نقل أنه جمع بين الظهر والعصر بعرفة، وبين المغرب والعشاء بمزدلفة لم يجوز حمله إلا على الجمع في الوقت.

والثالث: أن الرسول ﷺ قصد بالجمع التخفيف وفي مراعاة آخر الوقت وأول وقت الأخرى، وتقدير الأخير بما يفعل فيه مقدار الصلاة مشقة فادحة لأنه يتعذر معرفة ذلك عن أكثر الناس"^(٢).

وذكر الخطابي أن الجمع الصوري خلاف الظاهر من الجمع فقال: "ظاهر اسم الجمع عرفاً لا يقع على من أخر الظهر حتى صلاها في آخر وقتها وعجل العصر فصلاها في أول وقتها، لأن هذا قد صلى كل صلاة منهما في وقتها الخاص بها، وإنما الجمع المعروف بينهما أن تكون الصلاتان معاً في وقت إحداهما، ألا ترى أن الجمع بينهما بعرفة ومزدلفة كذلك، ومعقول أن الجمع بين الصلاتين من الرخص العامة لجميع الناس عامهم وخاصهم، ومعرفة أوائل الأوقات وأواخرها مما لا يدركه أكثر الخاصة فضلاً عن العامة"^(٣).

(١) ينظر: المبسوط للسرخسي ١/١٤٩، ومختصر الطحاوي ص ٣٣، والاختيار لتعليل المختار للموصلي ١/٤١، ٤٢، والأوسط لابن المنذر ٢/٤٣٥، وإكمال المعلم للقاضي عياض ٣/٣٦، والمفهم للقرطبي ٢/٣٤٦، وحاشية ابن عابدين (رد المختار) ١/٢٥٩.

(٢) الانتصار لأبي الخطاب ٢/٥٥٥، ٥٥٦.

(٣) معالم السنن للخطابي (مطبوع مع سنن أبي داود تحقيق الدعاس) ١٢/٢.

الدليل الرابع: أحاديث جمع الصلاة للمستحاضة^(١) ومنها: ما أخرجه أبو داود بسنده عن عائشة أن سهلة بنت سهيل استحاضت فأتت النبي ﷺ فأمرها أن تغتسل عند كل صلاة فلما جهدها ذلك أمرها أن تجمع بين الظهر والعصر بغسل، والمغرب والعشاء بغسل، وتغتسل للصبح^(٢).

قال ابن رجب: "واستدل من أباح الجمع للمريض بأمر النبي ﷺ المستحاضة أن تجمع بين الصلاتين بغسل واحد لمشقة الغسل عليها لكل صلاة"^(٣).

الدليل الخامس: من القياس: وذلك أن الجمع بين الصلاتين لا يكون إلا بعذر فقاسوا المرض على السفر، وقالوا: إذا أبيح للمسافر الجمع لمشقة السفر فأحرى أن يباح للمرض^(٤).

القول الثاني: لا يجوز الجمع بين الصلاتين في الحضر للمريض، وهو قول الحنفية^(٥)، والمذهب عند الشافعية^(٦)، ورواية عند الحنابلة^(٧).
واستدلوا بما يأتي:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿حفظوا على الصلوات والصلوة الوسطى﴾ [البقرة: ٢٣٨] أي: أدوها في مواقيتها^(٨).

(١) ينظر: مسند الإمام أحمد ٦/٣٨١، ٣٨٢، وسنن النسائي ١/١٨٤، وسنن أبي داود ١/٢٠٦-٢٠٨.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ١/٢٠٧ رقم الحديث (٢٩٥).

(٣) فتح الباري لابن رجب ٣/٩٢، وينظر: الكافي لابن قدامة ١/٢٠٤، والمغني لابن قدامة ٣/١٣٥.

(٤) ينظر: المعلم بفوائد مسلم للمازري ١/٢٩٧.

(٥) ينظر: الأصل لمحمد بن الحسن ١/٢١٢، والمبسوط للسرخسي ١/١٤٩، ورؤس المسائل للزعشري ص ٧٨،

والإختيار لتعليل المختار للموصلي ١/٤١، وحاشية الطحطاوي على الدر المختار ١/١٨٤.

(٦) ينظر: الأم للشافعي ١/١٥٨، والبيان للعمري ٢/٤٩٣، وشرح الوجيز للرافعي ١/٢٤٧، والمجموع شرح

المهذب للنووي ٤/٢٣٧، ومغني المحتاج للشربيني الخطيب ١/٢٧٥.

(٧) ينظر الإنصاف للمرداوي ٢/٢٣٥.

(٨) ينظر: المبسوط للسرخسي ١/١٤٩، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب للمنبجي ١/٣٢٠، والاختيار

لتعليل المختار للموصلي ١/٤١.

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾
[النساء: ١٠٣] فرضاً مؤقتاً^(١).

الدليل الثالث: أحاديث مواقيت الصلاة ومنها:

ما رواه نافع بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ: "أمني جبريل عند البيت فصلى بي الظهر حين زالت الشمس فكانت بقدر الشراك، ثم صلى بي العصر حين كان ظل كل شيء مثله، ثم صلى بي المغرب حين أفطر الصائم، ثم صلى بي العشاء حين غاب الشفق، ثم صلى بي الفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم، ثم صلى الغد الظهر حين كان ظل كل شيء مثله، ثم صلى بي العصر حين كان ظل كل شيء مثليه، ثم صلى بي المغرب حين أفطر الصائم، ثم صلى بي العشاء إلى ثلث الليل الأول، ثم صلى بي الفجر فأسفر، ثم التفت إليّ فقال يا محمد، هذا وقت الأنبياء من قبلك، الوقت فيما بين هذين الوقتين"^(٢).

قال الشافعي: وبهذا نأخذ، وهذه المواقيت في الحضر^(٣).

وقال النووي: "واستدل الأصحاب للمشهور في المذهب بأشياء منها حديث المواقيت ولا يجوز مخالفته إلا بصريح"^(٤).

(١) ينظر: المبسوط للسرخسي ١/١٤٩، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب ١/٣٢٠، والاختيار لتعليق المختار للموصلي ١/٤١.

(٢) أخرجه الشافعي في الأم ١/١٥٠، وهو في مسنده ص ٢٦، وأحمد في مسنده ٥/٢٠٢ رقم (٣٠٨١) واللفظ له. وأبو داود في سننه ١/٢٧٤ رقم (٣٩٣)، والترمذي في سننه ١/٢٧٨ (١٤٩) وقال حديث حسن صحيح، والدارقطني في سننه ١/٢٥٨، ٢٥٩، وابن خزيمة في صحيحه ١/١٦٨، وعبد الرزاق في مصنفه ١/٥٣١، والحاكم في المستدرک ١/١٩٣، وقال صحيح، وقبله ابن عبد البر ورد على من تكلم في إسناده، ينظر التمهيد ٨/٢٨، وقال أبو إسحاق الحويني في غوث المكذوب ١/١٤٨ "إسناده حسن".

(٣) الأم للشافعي ٣/١٥٠، ومسنند الشافعي ص ٢٧.

(٤) المجموع شرح المذهب للنووي ٤/٢٣٧.

ووجه الاستدلال بما ذكر من الآيات والحديث ذكره الكاساني فقال: "إن هذه الصلوات عرفت مؤقتة بأوقاتها بالدلائل المقطوع بها من الكتاب والسنة المتواترة والإجماع فلا يجوز تغييرها عن أوقاتها بضرب من الاستدلال أو بخبر الواحد".^(١) وأجيب بأن أحاديث المواقيت عامة وأحاديث الجمع خاصة، قال ابن قدامة: "أخبار المواقيت مخصوصة بالصور التي أجمعنا على جواز الجمع فيها فيخص منها محل النزاع بما ذكرنا"^(٢).

وأما القول بأن أحاديث الجمع آحاد، وأوقات الصلاة ثابتة بالتواتر فلا يجوز تركها بخبر الواحد، فمردود بأنه يجوز تخصيص التواتر قرآناً أو سنة بأخبار الآحاد^(٣).
الدليل الرابع: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: ما رأيت النبي ﷺ صلى صلاة بغير ميقاتها إلا صلاتين: صلاة المغرب والعشاء بجمع، وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها^(٤).

قال الطحاوي "ثبت أن ما عاين من جمع رسول الله ﷺ بين الصلاتين هو بخلاف ما تأوله المخالف لنا"^(٥).

وأجاب عن ذلك ابن عبد البر فقال: "ليس في هذا حجة لأن غير ابن مسعود حفظ عن النبي ﷺ أنه جمع بين الصلاتين في السفر بغير عرفة ومزدلفة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولم يشهد"^(٦).

(١) بدائع الصنائع للكاساني ١٢٧/١.

(٢) المغني لابن قدامة ١٣٥/٣، ١٣٦.

(٣) ينظر: الواضح في أصول الفقه لابن عقيل ٣٧٨/٣ والمحصول للرازي ١٣١/١، وإعلام الموقعين لابن القيم ٢/٢٩٩، وإرشاد الفحول للشوكاني ص ١٥٧.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ١٧٦/٢ ومسلم في صحيحه ٩٣٨/٢ رقم الحديث (١٢٨٩) واللفظ لمسلم.

(٥) شرح معاني الآثار للطحاوي ١٦٥/١.

(٦) التمهيد لابن عبد البر ١٩٩/١٢.

وقال أبو الخطاب: "إن لم يره- يعني ابن مسعود- فقد رآه غيره ممن رويناه ورواية المثبت أولى من رواية النافي"^(١).

الدليل الخامس: عن أبي قتادة قال قال رسول الله ﷺ: "ليس في النوم تفريط، إنما التفريط في اليقظة بأن يؤخر صلاة إلى وقت أخرى"^(٢).
قال الطحاوي: فأخبر ﷺ أن تأخير الصلاة إلى وقت التي بعدها تفريط، وقد كان قوله ذلك وهو مسافر، فدل ذلك أنه أراد به المسافر والمقيم فلما كان مؤخر الصلاة إلى وقت التي بعدها مفراطاً استحال أن يكون رسول الله ﷺ جمع بين الصلاتين بما كان به مفراطاً، ولكنه جمع بينهما بخلاف ذلك فصلى كل صلاة منهما في وقتها"^(٣).

وأجاب عن ذلك أبو الخطاب فقال: "المراد بالخبر المخاطبة للحاضر المنتفي الأعذار، بدليل ما رويناه من أخبارنا وهي خاصة"^(٤).

الدليل السادس: ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "من جمع بين صلاتين في وقت واحد فقد أتى باباً من الكبائر"^(٥).

(١) الانتصار لأبي الخطاب ٥٦٣/٢٠.

(٢) أخرجه الطحاوي في معاني الآثار ١٦٥/١.

(٣) المرجع السابق، نفس الموضع.

(٤) الانتصار لأبي الخطاب ٥٦٢/١.

(٥) ورد الاستدلال بهذا الحديث في المبسوط للسرخسي ١٤٩/١، ولم أعثر عليه بهذا اللفظ بدون تقييده بالعذر، وإنما أخرجه الترمذي في سننه ٣٥٦/١ (١٨٨) عن حفش عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر».

قال الترمذي: وحفش هذا هو أبو علي الرحي وهو حسين بن قيس وهو ضعيف عند أهل الحديث ضعفه أحمد وغيره. وأخرجه الدارقطني في سننه ٣٩٥/١ وقال: حفش هذا هو أبو علي الرحي متروك. وقال ابن الجوزي في التحقيق ٤٩٨/١ "هذا لا يصح وحفش هو أبو علي الرحي واسمه حسين بن قيس، وإنما حفش لقبه، كذبه أحمد وقال مرة هو متروك الحديث. وقال ابن حبان في كتاب المجروحين ٢٩٤/١ "لقبه حفش ... كان يقلب الأخبار يلزق رواية الضعفاء بالثقات كذبه أحمد بن حنبل وتركه يحيى بن معين". وقال العقيلي في الضعفاء ٢٤٧/١ لا أصل لهذا الحديث. وقال عبد البر في التمهيد ٢١٠/١٢ إنه حديث ضعيف وينظر: نصب الراية ١٩٣/٢، والدراية في تخريج أحاديث الهداية ٢١٤/١، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٢/ ٣٦٥.

الدليل السابع: ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: "إن من أكبر الكبائر الجمع بين الصلاتين"^(١).

ففي هذا الحديث والأثر دلالة على عدم جواز الجمع في السفر والحضر ويمكن أن يجاب عن الحديث والأثر من وجهين:

الوجه الأول: أن الحديث والأثر غير ثابتين، أما الحديث فلأن في إسناده حفش، وهو لا يحتاج به^(٢)، وأما الأثر فإن في إسناده أبا العالية وهو لم يدرك عمر رضي الله عنه^(٣).

الوجه الثاني: أنه قد ورد في الحديث والأثر زيادة من غير عذر فلو سلم بصحته فإن المرض يعتبر عذراً.

الدليل الثامن: "أن النبي ﷺ مرض أو أمراضاً كثيرة ولم ينقل جمعه بالمرض صريحاً"^(٤).

^(١) ورد الاستدلال بهذا الأثر في المسوط للسرخسي ١٤٩/١ ولم أعثر عليه بهذا اللفظ بدون تقييده بالعذر وقد رواه عبد الرزاق في مصنفه ٥٥٢/٢ من طريق أبي العالية أن عمر كتب إلى أبي موسى الأشعري وأعلم الجمع بين الصلاتين من الكبائر إلا من عذر وأخرجه البيهقي في سننه ٢٤٠/٣ (٥٥٥٩) من طريق أبي العالية عن عمر رضي الله عنه قال: جمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر ونقل البيهقي قول الشافعي: وهذا ليس بثابت عن عمر وهو مرسل، قال البيهقي: وهو كما قال الشافعي، والإسناد المشهور لهذا الأثر ما ذكرنا وهو مرسل: أبو العالية لم يسمع من عمر رضي الله عنه.

^(٢) ينظر تخريج الحديث.

^(٣) ينظر تخريج الأثر.

^(٤) المجموع شرح المذهب ٢٣٧/٤، وينظر: الأم للشافعي ١/١٥٨، والحاوي للماوردي ٣٩٩/٢، وشرح الوجيز للرافعي ٢/٢٤٧.

قال ابن حجر مجيباً عن ذلك: "قلت يمكن أن يستفاد من قول ابن عباس "أراد أن لا يخرج أمته" كما هو في الصحيح^(١). وكما تقدم للطبراني: "أراد التوسعة على أمته"^(٢). فإن مقتضاه الجمع عند كل مشقة، وقد أمر المستحاضة بالجمع، وجمع ابن عباس للشغل"^(٣).

الترجيح:

يظهر لي أن الراجح والله أعلم هو القول الأول وأنه يجوز الجمع للمريض- إذا كانت تلحقه مشقة- كما ذهب إلى ذلك الحنابلة، وإنما ترجح هذا القول للاعتبارات الآتية:

- ١- قوة أدلته وصراحتها في الدلالة على المراد.
- ٢- أن الجمع ثبت للمستحاضة بين الظهرين وبين العشائين لمشقة الوضوء عليها لكل صلاة، والمريض من باب أولى إذا كان عليه مشقة.
- ٣- أن أدلة القول الثاني تمت مناقشتها بمناقشات أحسبها والله أعلم - كافية في إبطال دلالتها على المراد.

(١) صحيح مسلم ٤٩٠/١ .

(٢) المعجم الكبير للطبراني ٣٢٦/١٠، ٣٢٧ رقم الحديث (١٠٨٠٣) وهو من طريق داود بن قيس عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس، وأخرجه أيضاً أحمد في مسنده ٢٨٩/٥ رقم (٣٢٣٥).
قال الألباني: وهذا سند حسن في المتابعات والشواهد رجاله ثقة رجال مسلم غير صالح هذا ففيه خلاف".
ينظر: إرواء الغليل ٣/٣٦.

(٣) تلخيص الخبير لابن حجر ٥٦١/٢ .

وإذا كان الراجح هو جواز الجمع بين الصلاتين للمريض فإن لمريض التنقية الدموية أن يجمع بين الصلاتين إما تقديماً أو تأخيراً، وأما إذا كان وقت التنقية في وقت صلاة لا تجمع مع ما بعدها وبدأت عملية التنقية قبل دخول الوقت ولن تنتهي إلا بعد دخول وقت الصلاة الأخرى فإن المريض ينبغي له أن يتوضأ قبل البدء بعملية التنقية أو يتيمم إن لم يتمكن من الوضوء أو انتقض وضوءه فإن استطاع أن يتوجه إلى القبلة وإلا صلى على حسب حاله- والغالب أن مريض التنقية يكون جالساً أو مستلقياً على ظهره- يومئ في الركوع والسجود ويجعل السجود أخفض - إن استطاع - لتمييز الركوع عن السجود.

والله أعلم.

المبحث الثالث

أثر التنقية الكلوية على الصيام والحج

المطلب الأول: أثر التنقية الكلوية على الصيام:

المسألة الأولى: أثر خروج الدم أثناء التنقية الدموية على الصيام:

سبق الكلام في أول المبحث الثاني على ما يخرج من جسم المريض، وقد تبين أنه دم غير مُنقى، وأما بعد التنقية فإن الدم المنقى جزئياً يعود إلى الجسم، وأما السموم فيتخلص منها، وبناءً على ما سبق إذا خرج الدم أثناء التنقية الدموية فهل يعتبر خروجه مفطراً للصائم؟

هذه المسألة في نظري - يمكن تأصيلها بالنظر في أمرين :

الأمر الأول: حكم الحجامة بالنسبة للصائم في نهار رمضان .

الأمر الثاني : ما يعطى للمريض أثناء التنقية الدموية .

فأما حكم الحجامة بالنسبة للصائم في نهار رمضان، فقد اختلف العلماء في الحجامة أفطر الصائم أم لا ؟ على قولين:

القول الأول: أن الحجامة تفتطر الصائم، وهو المذهب عند الحنابلة^(١)، ومن

قال به علي بن أبي طالب، وأبو هريرة، وعائشة، والحسن البصري، وابن سيرين، وعطاء، والأوزاعي، وإسحاق بن راهويه،^(٢) قال ابن حجر: "وقال

^(١) ينظر: الإرشاد لابن أبي موسى ص ١٤٨، ورؤس المسائل للعكبري ٥٣٤/١، والمغني ٣٥٠/٤، والكافي لابن قدامة ٣٥٣/١، وكتاب الصيام من شرح العمدة لابن تيمية ٤٠٦/١، والممتع في شرح المقنع لابن المنجا ٢/٢٥٨، والمبدع لابن مفلح ٢٤/٣، والإنصاف للمرداوي ٣٠٢/٣، ومعونة أولي النهى لابن النجار ٥١/٣ .
^(٢) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطلال ٨١/٤، والمغني لابن قدامة ٣٥٠/٤، وشرح الزركشي على مختصر الخرقي ٥٧٠/٢، ونيل الأوطار للشوكاني ٢٧٦/٤ .

بقول أحمد من الشافعية ابن خزيمة، وابن المنذر، وأبو الوليد النيسابوري،^(١) وابن حبان، ونقل الترمذي عن الزعفراني^(٢)، أن الشافعي علق القول على صحة الحديث، وبذلك قال الداودي^(٣) من المالكية^(٤).

واستدلوا بما يأتي:

الدليل الأول: عن رافع بن خديج قال قال رسول الله ﷺ: "أفطر الحاجم والمحجوم"^(٥).

الدليل الثاني: عن ثوبان أن رسول الله ﷺ أتى على رجل يحتجم في رمضان فقال: "أفطر الحاجم والمحجوم"^(٦).

^(١) هو حسان بن محمد أبو الوليد النيسابوري القرشي أحد أئمة الشافعية له كتاب على صحيح مسلم وشرح الرسالة ت ٣٤٩هـ، وله ٧٢ سنة.

له ترجمة في سير أعلام النبلاء ٤٩٢/١٥-٤٩٦هـ، والعقد المذهب لابن الملقن ص ٤٤.

^(٢) الزعفراني: أبو علي الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني أحد رواة القديم عن الشافعي وأثبت رواته ت ٢٦٠هـ وقيل ٢٤٩هـ.

له ترجمة في طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٠٠، والعقد المذهب لابن الملقن ص ٢٠.

^(٣) الداودي: أحمد بن نصر الداودي الأسدي من أئمة المالكية بالمغرب له كتاب النامي في شرح الموطأ، والواعي في الفقه، والنصيحة في شرح البخاري ت سنة ٤٠٢هـ. له ترجمة في الديباج المذهب لابن فرحون ص ٣٥، ومعجم المؤلفين لكحالة ١٩٤/٢.

^(٤) فتح الباري لابن حجر ١٧٤/٤، وينظر شرح الوجيز للرافعي ١٩٥/٣.

^(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٢١٠/٤، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في مسنده ١٤٨/٢٥ وقال: "حديث حسن صحيح، وذكر عن أحمد بن حنبل أنه قال: أصح شيء في هذا الباب حديث رافع بن خديج". وأخرجه أيضاً ابن خزيمة في صحيحه ٢٢٧/٣ برقم (١٩٦٤)، وابن حبان في صحيحه. ينظر: صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ٣٠٦/٨ حديث رقم (٣٥٣٥)، والحاكم في المستدرک ٤٢٨/١، والبيهقي في سننه ٤٤٢/٤ حديث رقم (٨٢٧٩).

^(٦) أخرجه أبو داود ٧٧٠/٢ (٢٣٦٧) وابن ماجه في سننه ١٧٥/٣ وقال محققه د. بشار عواد: إسناده صحيح، وأحمد في مسنده ٣٢٤/٨ (٢٢٤٤٥) (تحقيق الدرويش)، والدارمي في سننه ٢٥/٢ (١٧٣١)، وابن الجارود في المنتقى (ينظر غوث المكودود ٣٦/٢ (٣٨٦) وابن خزيمة في صحيحه ٢٢٦/٣ (١٩٦٣) والحاكم في المستدرک ٤٢٧/١، وقال صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى / ٤٤١ (٨٢٧/١) وصححه الألباني في الإرواء ٦٥/٤.

الدليل الثالث: عن الحسن عن معقل بن سنان الأشجعي أنه قال: مر عليّ رسول الله ﷺ وأنا أحتجم فقال أفطر الحاجم والمحجوم^(١).

فهذه الأحاديث تدل دلالة واضحة على أن الحجامة يفطر بها الحاجم والمحجوم.

نوقش الاستدلال بقوله ﷺ: "أفطر الحاجم والمحجوم" من عدة وجوه أهمها ما يأتي:

الوجه الأول: أن هذا منسوخ بحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرم^(٢) ويدل على النسخ ما يأتي:

أولاً: أن الشافعي والبيهقي رويَا بإسنادهما الصحيح عن شداد بن أوس ، قال : كنا مع النبي ﷺ زمان الفتح فرأى رجلاً يحتجم لثمان عشر خلت من رمضان فقال وهو آخذ بيدي: أفطر الحاجم والمحجوم^(٣).

قال الشافعي: وابن عباس إنما صحب النبي ﷺ محرماً في حجة الوداع سنة عشر من الهجرة ولم يصحبه محرماً قبل ذلك، وكان الفتح سنة ثمان بلا شك، فحديث ابن عباس بعد حديث شداد بسنتين وزيادة، قال: فحديث ابن عباس ناسخ^(٤).

^(١) أخرجه أحمد في مسنده ٢٩١/٢٥، ٢٩٢ (١٥٩٤٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه ٤٩/٣، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٩٨/٢، والطبراني في الكبير ٤٧٥/٢٠، والبخاري في مسنده (ينظر: كشف الأستار ١/٤٧٤) (١٠٠١) وقال البخاري تفرد به عطاء وقد أصابه اختلاط ولا يجب الحكم بحديثه إذا انفرد به، وأخرجه أيضاً أحمد في مسنده من رواية الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً وقال محققو المسند: صحيح لغيره ينظر مسند أحمد ١٤٣٧٣/ (٨٧٦٨).

^(٢) أخرجه أبو داود في سننه ٧٧٣/٢ (٢٢٧٣)، وسيأتي في أدلة القول الثاني تمام تخريجه (ينظر الدليل الثاني وتخريجه).

^(٣) ينظر: الأم للشافعي ١٤٦/٢، والسنن الكبرى للبيهقي ٤٤٦/٤ (٨٣٠٠) ومعرفة السنن والآثار للبيهقي ٦/٣١٨.

^(٤) الأم للشافعي ١٤٦/٢، ومعرفة البيهقي ٣١٨/٦، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب للمبجي ٤٢٧/١.

وأجيب بأن حديث ابن عباس لا يصلح لنسخ الأحاديث السابقة التي قال فيها الرسول ﷺ: "أفطر الحاجم والمحجوم" لثلاثة أمور:

الأمر الأول: أنه لا يعلم تأخره لعدم ثبوت أنه كان في حجة الوداع، لأن النبي ﷺ كان مفطراً، كما صح أن أم الفضل أرسلت إليه بقدح لبن فشربه وهو واقف بعرفة^(١).

وقال ابن تيمية: "الذي في الحديث أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم، ولم يبين أن هذا الإحرام كان في حجة الوداع فيجوز أن يكون في إحرامه بعمره الحديبية، أو إحرامه بعمره القضية، وكلاهما قبل الفتح فيكون احتجامة وهو صائم منسوخاً بقوله بعد ذلك: أفطر الحاجم والمحجوم^(٢)."

أما الأمر الثاني: فغاية فعل النبي وهو أنه احتجم وهو محرم كما احتجم وهو صائم غاية هذا الفعل أنه واقع بعد عموم يشمل فيكون مخصصاً له من العموم لا رافعاً لحكم العام^(٣).

الأمر الثالث: أن حديث- أفطر الحاجم والمحجوم- "لو كان هو المتقدم للزم تغيير الحكم مرتين لأن الحجامة كانت غير محظورة ثم نهى عنها، فإذا أذن فيها بعد ذلك فقد غير الحكم مرتين بخلاف ما إذا كان الإذن قبل النهي"^(٤).

ثانياً: يدل على النسخ حديث أنس بن مالك، قال: أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم فمر به النبي ﷺ فقال أفطر

(١) ينظر: تلخيص الخبير لابن حجر ٧٨٤/٢، ونيل الأوطار للشوكاني ٢٧٨/٤.

(٢) كتاب الصيام من شرح العمدة لابن تيمية ٤٤١/١.

(٣) نيل الأوطار للشوكاني ٢٧٩/٤.

(٤) كتاب الصيام من شرح العمدة لابن تيمية ٤٣٣/١.

هذان ثم رخص النبي ﷺ بعد في الحمامة للصائم وكان أنس يحتجم وهو صائم. أخرجه الدارقطني وقال: رواه كلهم ثقات ، ولا أعلم له علة^(١).

وأجيب بأن هذا الحديث لا يصلح للنسخ لأمرين:

الأمر الأول: أن في إسناده خالد بن مخلد، قال أحمد بن حنبل: له أحاديث مناكير^(٢).

قال ابن عبد الهادي في التنقيح: " قالوا هذا حديث منكر لا يصح الاحتجاج به لأنه شاذ المتن والإسناد، ولم يخرج له أحد من أئمة الكتب الستة ولا رواه أحمد في مسنده ولا الشافعي ولا أحد من أصحاب المسانيد المعروفة، ولا يعرف أحد في الدنيا رواه إلا الدارقطني عن البغوي، والدارقطني إنما جمع في كتابه (السنن) غرائب الأحاديث المعللة والضعيفة فيه أكثر من الأحاديث الصحيحة السالمة من التعليل"^(٣).

الأمر الثاني: أنه لو سلم بصحة الحديث لم يكن فيه حجة لأن جعفر بن أبي طالب قتل في غزوة مؤتة ، وكانت مؤتة قبل الفتح، وقوله ﷺ " أفطر الحاجم والمحجوم " كان عام الفتح بعد قتل جعفر^(٤).

ثالثاً: يدل على النسخ أيضاً حديث أبي سعيد الخدري: رخص رسول الله ﷺ في القبلة للصائم والحمامة، والرخصة لا تكون إلا بعد تقدم المنع^(٥).

(١) سنن الدارقطني ١٨٢/٢ - حديث (٧) من باب القبلة للصائم. والبيهقي في السنن الكبرى ٤٤٦/٤ (٨٣٠٢) وينظر: المجموع شرح المهذب للنووي ٣١٩/٦ ، ٣٢٠ .

(٢) التحقيق لابن الجوزي ٩٤/٢ .

(٣) التنقيح لابن عبد الهادي ٣٢٦/٢ وينظر: تهذيب السنن لابن القيم ٢٥١/٣ .

(٤) التنقيح لابن عبد الهادي ٣٧٢/٢ وتهذيب السنن لابن القيم ٢٥١/٣ .

(٥) ينظر: المحلى لابن حزم ٣٠٣/٨ ، والسنن الكبرى للبيهقي ٤٤٧/٤ ، وتهذيب السنن لابن القيم ٢٤٩/٣ .

وأجيب: بأنه لا يصح الاستدلال به على النسخ لوجوه:

أحدها: أنه حديث قد اختلف فيه عليه فرواه بعضهم موقوفاً، ورواه بعضهم مرفوعاً، والواقفون له أكثر وأشهر، فالحكم لهم عند المحدثين.

الثاني: أن ذكر الحجامة فيه ليس من كلام النبي ﷺ قال ابن خزيمة الصحيح أن ذكر الحجامة فيه من كلام أبي سعيد ولكن بعض الرواة أدرجه فيه^(١).

الثالث: أنه ليس فيه بيان للتاريخ ولا يدل على أن هذا الترخيص كان بعد الفتح، والقول بأن الرخصة لا تكون إلا بعد المنع باطل بنفس الحديث فإن فيه: رخص رسول الله ﷺ في القبلة للصائم ولم يتقدم منه نهى عنها ولا قال أحد: إن هذا الترخيص فيها ناسخ لمنع تقدم^(٢).

الوجه الثاني: قال بعض من روى حديث "أفطر الحاجم والمحجوم": إنه عليه السلام مر بهما يغتابان رجلاً^(٣) والفطر في الحديث محمول على سقوط الأجر كقوله ﷺ: "من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله"^(٤)، أي سقط أجره^(٥).

وأجيب: بأنه لا يصح لأن في إسناده يزيد بن ربيعة وهو متروك^(٦)، وحكم ابن المديني بأنه حديث باطل^(٧).

وقال ابن خزيمة: جاء بعضهم بأعجوبة في هذه المسألة فزعم أن النبي ﷺ إنما قال: "أفطر الحاجم والمحجوم" لأنهما كانا يغتابان فإذا قيلت له: فالغيبة تفطر الصائم؟ زعم أنها لا تفطر الصائم فعلى هذا لا يخرج من مخالفة الحديث بلا شبهة^(٨).

(١) صحيحه ابن خزيمة ٢٣١/٣ .

(٢) هذه المناقشة لابن القيم، ينظر: تهذيب السنن ٢٥٤/٣، ٢٥٥ .

(٣) أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار ٣٢٢/٦، وينظر: صحيح ابن خزيمة ٢٣٠/٣، ونصب الراية للزيلعي ٤٧٩/٢، وفتح الباري لابن حجر ١٧٨/٤، ونيل الأوطار للشوكاني ٢٧٧/٤ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ١٣٨/١ .

(٥) نصب الراية للزيلعي ٤٧٩/٢ .

(٦) ينظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١١١ (٦٤٣)، ولسان الميزان لابن حجر ٤٥٥/٧، ٤٥٦ .

(٧) ينظر: الأوطار للشوكاني ٢٧٧/٤ .

(٨) صحيح ابن خزيمة ٢٣٠/٣ "بتصرف".

وقال ابن قدامة: "إن قيل روي أن النبي ﷺ رأى الحاجم والمحجم يغتابان فقال ذلك قلنا: لم تثبت صحة هذه الرواية مع أن اللفظ أعم من السبب فيجب الأخذ بعموم اللفظ دون خصوص السبب"^(١).

الوجه الثالث: أن قوله: "أفطر الحاجم والمحجوم" تغليظ ودعاء عليهما، لا أنه خبر عن حكم شرعي بفطرهما^(٢).

وأجاب ابن القيم عن هذا فقال: المحيب به كالمتجبر من الرضاء بالنار فإنهما لم يفعلوا محرماً عندكم ولا مفطراً بل فعلاً ما أباحه لهما عندكم الشارع فكيف يغلظ عليهما ويدعو عليهما، ومتى عهد في الشرع الدعاء على المكلف بالفطر وفساد العبادة؟^(٣)

الوجه الرابع: أن المراد بقوله: "أفطر الحاجم والمحجوم" أنهما سيفطران باعتبار ما يؤول الأمر إليه كقوله: ﴿إني أراني أعصر خمراً﴾ [يوسف: ٣٦]^(٤). وقريب من ذلك ما ذكره البيهقي أن معنى "أفطر الحاجم والمحجوم" أي: تعرضا للإفطار، أما الحاجم فإنه لا يأمن وصول شيء من الدم إلى جوفه عند المص، وأما المحجوم فلأنه لا يأمن ضعف قوته بخروج الدم فيؤول أمره إلى أن يفطر^(٥). وأجيب: بأنه لا يخفى تكلف هذا التأويل^(٦).

(١) المغني لابن قدامة ٣٥٢/٤ .

(٢) ينظر: شرح السنة للبيهقي ٣٠٤/٦، ومعالم السنن للخطابي ٧٧١/٢، وتهذيب السنن لابن القيم ٢٤٦/٣ .

(٣) تهذيب السنن لابن القيم ٢٢٥/٣ .

(٤) ينظر: المغني لابن قدامة ٣٥٢/٤، وفتح الباري لابن حجر ١٧٧/٤، ونيل الأوطار للشوكاني ٢٧٧/٤ .

(٥) شرح السنة للبيهقي ٣٠٤/٦، ومعالم السنن للخطابي (مطبوع مع سنن أبي داود "تحقيق الدعاس") ٧٧١/٢، وفتح الباري لابن حجر ١٧٧/٤ .

(٦) ينظر: فتح الباري لابن حجر ١٧٧/٤، ونيل الأوطار للشوكاني ٢٧٧/٤ .

وقال ابن قدامة: "هذا تأويل يحتاج إلى دليل، على أنه لا يصح ذلك في حق الحاجم فإنه لا ضعف فيه"^(١).

وقال ابن تيمية في رد هذا التأويل: "إن قوله "أفطر الحاجم والمحجوم" نص في حصول الفطر لهما، ولا يجوز أن يعتقد بقاء صومهما، والنبي ﷺ يخبر عنهما بالفطر، لا سيما وقد أطلق هذا القول إطلاقاً من غير أن يقرنه بقرينة تدل على أن ظاهره ليس بمراد، فلو جاز أن يريد مقارنة الفطر دون حقيقته لكان ذلك تليساً لا تبيناً للحكم"^(٢).

الوجه الخامس: أن قوله ﷺ: "أفطر الحاجم والمحجوم" على حقيقته ومرور النبي ﷺ بهما كان مساء في وقت الفطر، فأخبر ﷺ أنهما قد أفطرا ودخلا في وقت الفطر، يعني: فليصنعا ما أحبا"^(٣).

قال ابن القيم مجيباً عن هذا الوجه: ذلك مما لا يجوز أن يحمل الحديث عليه، وأي تأثير للحجامة؟ بل كل الناس قد أفطروا أيضاً! فهذا كذب، فإنه ليس في الحديث ما يدل على ذلك أصلاً فقاتله مخبر بالكذب"^(٤).

الدليل الرابع: من القياس وهو: أن الشارع علق الفطر بإدخال ما فيه قوام البدن من الطعام والشراب، وبإخراجه من القيء واستفراغ المني وجعل الحيض مانعاً من الصوم لما فيه من خروج الدم المضعف للبدن، وكذا دم الحجامة، فإن الفطر به أولى، ولم يرد في القيء ما يماثل أحاديث الحجامة، فكيف يفطر به دون الحجامة مع أن الفطر بها أولى منه نصاً وقياساً واعتباراً؟"^(٥)

(١) المغني لابن قدامة ٣٥٢/٤ .

(٢) كتاب الصيام من شرح العمدة لابن تيمية ٤٣٦/١، ٤٣٧ .

(٣) تهذيب السنن لابن القيم ٢٤٦/٣، وينظر: معالم السنن للخطابي ٧٧١/٢، وشرح السنة للبغوي ٣٠٤/٦،

وفتح الباري لابن حجر ١٧٧/٤ .

(٤) تهذيب السنن لابن القيم ٢٥٥/٣ .

(٥) تهذيب السنن لابن القيم ٢٥٦/٣ .

القول الثاني: أن الحجامة لا تفطر الصائم، وهو قول جمهور الفقهاء من الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والشافعية^(٣)، وبه قال من الصحابة سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود، وابن عباس، وزيد بن أرقم، والحسن بن علي، وأبو هريرة، وأنس، وعائشة، وأم سلمة، رضي الله عنهم، ومن التابعين الشعبي، وعروة، والقاسم، وعطاء بن يسار، وزيد بن أسلم، وعكرمة، وإبراهيم النخعي، وهو قول سفيان الثوري^(٤) والظاهرية^(٥).

والقائلون بأن الحجامة لا تفطر منهم من كرهها للصائم لأنها تضعفه كالمالكية^(٦) والشافعية^(٧) وبعض علماء الحنفية^(٨)، ومنهم من رأى أنها غير مكروهة وهم جمهور الحنفية^(٩).

(١) ينظر: المبسوط للسرخسي ٥٧/٣، وبدائع الصنائع للكاساني ١٠٧/٢، وتبيين الحقائق للزيلعي ٣٢٣/١، وفتح القدير لابن الهمام ٢٥٦/٢، والبنية في شرح الهداية للعيني ٦٤٣/٣، والاختيار لتعليق المختار للموصلي ١٣٣/١، وفتح باب العناية للقاري ٥٧٣/١.

(٢) ينظر: المعونة برواية سحنون ١٧٩/١، والإشراف على نكتب مسائل الخلاف ٤٤٢/١، والمعونة ٤٧٣/١، والتلقين ١٨٥/١، وعيون المجالس لعبد الوهاب البغدادي ٦٦١/٢، وبداية المجتهد لابن رشد ٢١٢/١.

(٣) ينظر: الأم للشافعي ١٤٦/٢، والمهذب للشيرازي ١٩٣/١، والتهذيب للبغوي ١٦٦/٣، والوسيط للغزالي ٥٢٥/٢، وحلية العلماء للشاشي ١٧٣/٣، والمجموع شرح المهذب للنووي ٣١٧/٦، وأسنى المطالب للأتصاري ١٤٦/١.

(٤) ينظر: عيون المجالس لعبد الوهاب البغدادي ٦٦١/٢، وشرح صحيح البخاري لابن بطال ٨١/٤، والمجموع شرح المهذب للنووي ٣١٧/٦، وفتح الباري لابن حجر ١٧٤/٤، والبنية في شرح الهداية للعيني ٦٤٣/٣، ونيل الأوطار للشوكانبي ٢٧٧/٤.

(٥) ينظر: المحلى لابن حزم ٣٠٠/٦، وعيون المجالس لعبد الوهاب البغدادي ٦٦٢/٢، وحلية العلماء للشاشي ٣١٧/٣.

(٦) ينظر: المادونة برواية سحنون ١٧٩/٢، وبداية المجتهد لابن رشد ٢١٢/١.

(٧) ينظر: شرح الرجز للرافعي ١٩٥/٣.

(٨) ينظر: البنية في شرح الهداية ٦٤٢/٣.

(٩) ينظر: بدائع الصنائع للكاساني ١٠٧/٢، وفتح القدير لابن الهمام ٢٥٦/٢.

واستدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

الدليل الأول : عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم^(١).

الدليل الثاني : عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ احتجم وهو صائم محرم^(٢).

وجه الدلالة:

فيما رواه ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ احتجم ولو كان الاحتجام يفطر لما فعله النبي ﷺ .

المنافضة: نوقش الاستدلال بما رواه ابن عباس من وجهين :

الوجه الأول: قال ابن عبد الهادي: "أما احتجامه ﷺ وهو محرم فمجمع على صحته، واختلف في صحة احتجامه وهو صائم فضعفه يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل وغيرهما من الأئمة، وصححه البخاري والترمذي وغيرهما، قال مهنا: سألت أحمد بن حنبل عن حديث ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم محرم، فقال: "ليس فيه صائم، وإنما هو محرم"^(٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٢/٢٣٧ .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ٢/٧٧٣ (٢٢٧٣)، والترمذي في سننه ٣/١٤٧ وقال هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه في سننه ٣/١٧٦ (١٦٨٢) قال محققه د. بشار عواد: إسناده ضعيف لضعف يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم، ومنته (وهو صائم محرم) منكر، والصحيح احتجم وهو صائم، واحتجم وهو محرم كما رواه البخاري وفصله الحافظ بن حجر في الفتح أ.هـ.

(٣) التتقيق لابن عبد الهادي ٢/٣٥٢ .

وقال ابن تيمية: "النبي ﷺ لم يكن محرماً في رمضان قط، لأن إحرامه بعمره الثلاثة، وبحجة الوداع في ذي القعدة"^(١).

الوجه الثاني: على تقدير وقوع ذلك فقد قال ابن خزيمة: "هذا الخبر يعني - احتجم وهو صائم محرم غير دال على أن الحجامة لا تفطر فإن النبي ﷺ إنما احتجم وهو صائم في سفر لا في حضر لأنه لم يكن قط محرماً مقيماً ببلده، قال: وللمسافر أن يفطر ولو نوى الصوم ومضى عليه بعض النهار"^(٢).

وتعقبه الخطابي، فقال: هذا التأويل غير صحيح لأنه قد أثبتته حين احتجم صائماً، ولو كان يفسد صومه بالحجامة لكان يقال: إنه أفطر بالحجامة"^(٣).
قال ابن حجر: "قلت ولا مانع من إطلاق ذلك باعتبار ما كان عليه حالة الاحتجام لأنه على هذا التأويل إنما أفطر بالاحتجام"^(٤).

الدليل الثالث: عن أنس رضي الله عنه قال: "أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم، فمر به النبي ﷺ فقال: أفطر هذان، ثم رخص النبي ﷺ بعد في الحجامة للصائم، وكان أنس يحتجم وهو صائم"^(٥).

الدليل الرابع: عن أبي سعيد الخدري قال: رخص رسول الله ﷺ في القبلة للصائم والحجامة"^(٦).

(١) كتاب الصيام من شرح العمدة ١/٤٤٤ .

(٢) صحيح ابن خزيمة ٣/٢٢٨ (بتصرف) وينظر نيل الأوطار للشوكاني ٤/٢٧٨ .

(٣) معالم السنن للخطابي ٢/٧٧٤ (مطبوع مع سنن أبي داود تحقيق الدعاس).

(٤) تلخيص الحبير لابن حجر ٢/٧٨٤ .

(٥) سبق تخريجه عند الكلام على مناقشة حديث أفطر الحاجم والمحجوم في أدلة القول الأول.

(٦) سبق تخريجه عند الكلام على مناقشة حديث أفطر الحاجم والمحجوم في أدلة القول الأول.

والحديثان يدلان على أن الرسول ﷺ قد رخص في الحجامة للصائم وعلى هذا إذا احتجم الصائم فإنه لا يفطر بدليل فعل أنس بن مالك رضي الله عنه. وقد سبق ذكر الحديثين عند الكلام على أدلة القول الأول والإجابة عنهما.

الدليل الخامس: عن ثابت البناني أنه قال لأنس بن مالك: أكنتم تكرهون الحجامة للصائم على عهد رسول الله ﷺ؟ قال: لا إلا من أجل الضعف^(١).

الدليل السادس: ما روي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: نهى النبي ﷺ عن الوصال في الصيام، والحجامة للصائم ولم يحرمها إبقاء على أصحابه^(٢).

وجه الدلالة من الحديثين:

الحديثان يدلان على أن الحجامة لا يفطر بها الصائم غاية الأمر أنها إذا أدت إلى الضعف تكون مكروهة فقط.

المناقشة:

نوقش الاستدلال بهذين الحديثين بما يأتي:

١- أما الحديث الذي رواه ثابت البناني عن أنس رضي الله عنه: فقد قال ابن القيم: إن أنساً لم تكن عنده رواية عن النبي ﷺ أنه فطر بها ولا أنه رخص فيها، بل الذي عنده كراهتها من أجل الضعف، ولو علم أن النبي ﷺ رخص فيها بعد الفطر لم يحتج أن يجيب بهذا من رأيه ولم يكره شيئاً رخص فيه رسول الله ﷺ، وأهل البصرة أشد الناس في التفطير بها، وذكر

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٢٣٧/٢ .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ٣١٥/٤ (دار الفكر للطباعة والنشر)، وأبو داود في سننه ٧٧٤/٢ (٢٣٧٤) وعبد الرزاق في مصنفه ٢١٢/٤، قال ابن حجر في الفتح ١٧٨/٤: إسناده صحيح والجهالة بالصحابي لا تضر. وينظر: نيل الأوطار للشوكاني ٢٧٨/٤ .

الإمام أحمد وغيره أنهم إذا دخل رمضان أغلقوا حوانيت الحمامين، وأنس آخر من مات من الصحابة في البصرة، فلو كان عند أنس علم أنها لا تفطر لأخذه البصريون عنه ولم يخالفوه، وأيضاً فأبو قلابة من أنخص أصحاب أنس وهو الذي يروي قوله "أفطر الحاجم والمحجوم" من طريق أبي أسماء عن ثوبان، ومن طريق أبي الأشعث عن شداد، وعلى حديثه اعتمد أئمة الحديث وصححوه، وشهدوا أنه أصح أحاديث الباب، فلو كان عند أنس عن النبي ﷺ سنة تنسخ ذلك لكان أصحابه أعلم بها وأحرص على روايتها من أحاديث الفطر بها^(١).

وأما الحديث الذي رواه عبد الرحمن بن أبي ليلى، فقال ابن تيمية: إن قول من قال: "ولم يجرمها" فهو قد اعتقد ذلك، وقد أخبر عن النبي ﷺ أنه نهى عن ذلك، والنهي يقتضي التحريم، ولم يعلم الصحابي الذي اعتقد ذلك، وقد خالفه جمهور الصحابة، ومن روي عنه من الصحابة الرخصة في ذلك فأكثرهم قد روي عنه بخلافه، . . ثم ذكر ابن تيمية أن من قال من الصحابة: لا تفطر الحمامة، قد بنى قوله على ظاهر القياس، بخلاف من قال: إنها تفطر فإنه لا يقول ذلك إلا لعلم اطلع عليه وخفي على غيره^(٢).

الدليل السابع: ما روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "ثلاثة لا يفطرون الصائم القيء والحجامة والاحتلام"^(٣). وأجيب بأن الحديث ضعيف لا يصح الاحتجاج به^(٤).

(١) تهذيب السنن لابن القيم ٢٥٢/٣ .

(٢) كتاب الصيام من شرح العمدة لابن تيمية ٤٣٨/١ . وينظر: مجموع الفتاوى له ٢٥٥/٢٥

(٣) أخرجه الترمذي في سننه ٩٧/٣ (٧١٩) وقال حديث غير محفوظ، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم يضعف الحديث، والدارقطني في سننه ١٨٣/٢ حديث رقم (١٦) من باب القبلة للصائم، وفي سنده هشام بن سعد متكلم فيه، وأخرجه ابن حبان في المجروحين ٢٣/٢ من طريق عبد الرحمن بن زيد، وقال عنه كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل وإسناد الموقوف فاستحق الترك. وقال ابن عبد الهادي في التنقيح ٣٢٨/٢ : تكلم في هذا الحديث أيضاً الإمام أحمد بن حنبل ومحمد بن يحيى الذهلي وابن خزيمة.

الدليل الثامن: من القياس: وهو قياس دم الحجامة على دم الفصد والرعاف^(٢) فكما أن الفصد والرعاف لا يفطر الصائم، فكذلك دم الحجامة. ويمكن أن يناقش ذلك بأن الفصد يختلف فيه^(٣)، ولذا لا يصح القياس عليه، وأما دم الرعاف فيختلف عن دم الحجامة لأنه خارج بغير إرادة الشخص بخلاف الحجامة فإنها استدعاء للدم، وكما أن استدعاء القيء يفطر الصائم فكذلك الحجامة.

الترجيح:

الناظر في أدلة العلماء في هذه المسألة ربما يتوقف عن الترجيح فيها لما يظهر من تعارض الأدلة، ولذا قال ابن عبد البر: "الأحاديث متعارضة متدافعة في صوم من احتجم، فأقل أحوالها أن يسقط الاحتجاج بها، والأصل أن الصائم لا يقضي بأنه مفطر إذا سلم من الأكل والشرب والجماع إلا بسنة لا معارض له"^(٤). ولذا رجح ابن عبد البر القول الثاني وأن الحجامة لا تفطر الصائم، وخالفه غيره كشيخ الإسلام ابن تيمية^(٥)، وتلميذه ابن القيم^(٦)، وبعض علماء الحديث^(٧)، فرجحوا بأنها مفطرة.

(١) ينظر تخريج الحديث.

(٢) ينظر: المجموع شرح المذهب ٣١٩/٦، والمغني لابن قدامة ٣٥٠/٤.

(٣) ينظر: تهذيب السنن لابن القيم ٢٥٧/٣.

(٤) الاستذكار لابن عبد البر ٣٢٤/٣.

(٥) ينظر: كتاب الصيام من شرح العمدة ٤٤٨/١، ومجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٥٢/٢ وما بعدها.

(٦) ينظر: تهذيب السنن لابن القيم ٢٥٦/٣.

(٧) ينظر: صحيح ابن خزيمة ٢٢٧٨/٣، والتنقيح لابن عبد الهادي ٣١٨/٢.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم أن الحكمة من إفطار المحجوم أن خروج الدم من جسمه يضعفه وربما يؤثر هذا الضعف على صحته في المستقبل فكان من الحكمة أن يكون مفطراً.

وأما الحاجم فإن كان يمص قارورة الحمامة أفطر لأنه إذا مص ينزل إلى بطنه فيفسد صيامه، وهذا هو الغالب ولا عبرة بالنادر، وإن كان يحجم بآلة منفصلة لا تحتاج إلى مص فإنه لا يفطر^(١).

وما ذهب إليه الشيخان، وما ذهب إليه أصحاب القول الأول من أن الحمامة مفطرة أرجح في نظري وإنما ترجح هذا القول للاعتبارات الآتية :

١- أن الأحاديث التي استدل بها أصحاب القول الثاني تمت مناقشتها والإجابة عنها.

٢- أن أحاديث الفطر بالحمامة مثبتة، فتعين الأخذ بها لأنها ناقله عن الأصل، والناقل مقدم على المنقي، قال ابن تيمية: "إن المثبت للفطر بالحمامة معه علم خفي على الناس بخلاف النفي فإنه يكفي فيه البراءة الأصلية"^(٢).

٣- أنه لم يثبت نسخ الأحاديث المثبتة للفطر بالحمامة.

وأما بالنسبة للأمر الثاني : وهو ما يعطى للمريض أثناء التنقية الدموية فقد سألت الدكتور/عبد الفتاح بن فرج استشاري الأمراض الباطنة وأمراض الكلى، وزميل الكلية الملكية البريطانية للأمراض الباطنة، فأجاب بأن المريض خلال التنقية الدموية يعطى عدداً من الأدوية وكمية من السوائل بالوريد، ومن المؤكد أن جسمه يمتص هذه المحاليل التي تحتوي على الماء.^(٣)

(١) ينظر: كتاب الصيام من شرح العمدة لابن تيمية ٢٥٧/٣ .

(٢) ينظر: كتاب الصيام من شرح العمدة لابن تيمية ٤٣٨/١ .

(٣) وينظر الدليل الطبي والفقهى للمريض في شهر الصيام، د. حسن شمسي باشا، ص: ٥١

وبناء على ما سبق من ترجيح الفطر بالحجامة، ومن أن الجسم يمتص بعض السوائل أثناء التنقية الدموية، فإن التنقية الدموية تعتبر - في نظري - مفطرة للصائم للاعتبارات الآتية:

١- أن عملية التنقية الدموية لها جانبان:

الجانب الأول: إخراج الدم من جسم المريض من خلال التنقية الدموية وهذا شبيه بالحجامة، والحجامة مفطرة.

الجانب الثاني: إعادة الدم إلى الجسم، وقد تبين أن الدم يمتص كمية من السوائل أثناء التنقية.

٢- أن الضعف الذي يحدث من جراء التنقية الدموية أشد من الضعف الذي يحدث من الحجامة.

والله أعلم.

المسألة الثانية: أثر دخول سائل التنقية في الغشاء البريتوني أثناء التنقية البريتونية على الصيام:

سبق أن ذكرت عند الكلام على التنقية البريتونية أنه يتم إدخال سائل في بطن المريض أثناء التنقية، فهل دخول السائل إلى بطن المريض يفطر الصائم؟ هذه المسألة يمكن تأصيلها بالنظر في حكم وصول الدواء إلى جوف الصائم الذي أصيب بجائفة، وقبل الكلام على هذه المسألة لابد من بيان معنى الجوف لتتضح صورة المسألة للقارئ، فأقول مستعيناً بالله:

الجوف لغة: الخلاء، وهو مصدر من باب تعب فهو أجوف، والاسم الجوف بسكون الواو، والجمع أجواف، هذا أصله، ثم استعمل فيما يقبل الشغل والفراغ، فقليل جوف الدار وباطنها، وجوفته تجويفاً جعلت له جوفاً، وقيل للجراحة: جائفة إذا وصلت إلى الجوف^(١).

وجوف الإنسان: بطنه، وجافه جوفاً: أصاب جوفه، وجاف الصيد: دخل السهم في جوفه ولم يظهر من الجانب الآخر، وجافه الدواء فهو مجوف: إذا دخل جوفه^(٢).

والأجوفان: البطن والفرج، والمطمئن المتسع من الأرض الذي صار كالجوف وهو أوسع من الشعب فيه القلاع والأودية وله جِرْفَة^(٣)، وربما كان أوسع من الوادي وأقعر^(٤).

(١) المصباح المنير للفيومي ١١٥/١.

(٢) ينظر: لسان العرب لابن منظور ٤٢٢/٢، وتاج العروس للزبيدي ١٢٦/١٢.

(٣) الجِرْفُ والجِرْفُ: ما أكل السيل من أسفل شق الوادي والنهر، والجمع أجراف وجِرْفُوف وجِرْفَة. ينظر: لسان العرب لابن منظور ٢٥٤/٢.

(٤) ينظر: تاج العروس ١٢٣/١٢، ١٢٤.

ومن المجاز: الجوف من الرجال من لا قلب له، وهو الجبان، ومنه قول
حسان:

ألا أبلغ أبا سفيان عني فأنت مجوف نخب هواء^(١)
أي: خالي الجوف من القلب^(٢).

فظهر مما سبق أن الجوف في اللغة يطلق على الخلاء والسعة وكل شيء في داخله فراغ، فهو أجوف أو له جوف وإن لم يكن محلاً للطعام والشراب، وقد أخذ الفقهاء المتقدمون بهذا المعنى فاعتبروا كل ما كان داخل البطن أو الصدر أو الرأس جوفاً^(٣)، ومن الأمثلة على ذلك قول ابن قدامة في المغني: "والدماغ جوف، والواصل إليه يغذيه فيفطره كجوف البدن"^(٤).

قال د. محمد البار: "كلام الفقهاء في موضوع الجوف فيه اختلاف، وفيه عدم دقة، لأنهم اعتبروا ناحية اللغة، واللغة واسعة، وكل شيء مجوف في الإنسان يمكن أن يطلق عليه جوف"^(٥).

(١) ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ص ٦٣، وقوله: نخب، مثل: قوله مجوف وكذلك: هواء. والقصيدة مطلعها:

غفت ذات الأصابع فالجواء إلى عذراء منزلها خلاء

(٢) ينظر: لسان العرب لابن منظور ٤٢٢/٢، وتاج العروس للزبيدي ١٢٥/١٢.

(٣) ينظر: البحر الرائق لابن نجيم ٢٠٠/٢، والبنية للعيني ٦٥٠/٣، وعيون المجالس للبغدادي ٦٥٦/٢، وشرح الزرقاني على خليل ١٩٩/٢، والبيان للعمراني ٥٠٢/٣، وشرح الوجيز للرافعي ١٩٣/٣، والمغني لابن قدامة ٢٥٢/٤، ٣٥٣، والكافي لابن قدامة ٣٥٢/١.

(٤) المغني لابن قدامة ٣٥٣/٤.

(٥) ينظر: بحث "المفطرات في بحال التداوي"، بحث منشور في مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد العاشر، الجزء الثاني، ص ٣٣٧.

وقد اتفق عامة العلماء^(١) على أن ما وصل إلى محل الطعام والشراب- وهو ما يعرف بالجهاز الهضمي- مما يؤكل أو يشرب يعتبر مفطراً^(٢)، ولكنهم اختلفوا فيما دخل الجوف كما إذا أصيب بجائفة أو مأومة^(٣) فداواها على قولين:

القول الأول: أنه يفطر إذا تحقق وصوله إلى دماغه أو إلى جوفه وهو قول الحنفية^(٤) والشافعية^(٥) والحنابلة^(٦).

وذكر الحنفية أنه إذا لم يتحقق من وصوله إلى دماغه، فإن كان الدواء يابساً فإنه لا يفطر، وإذا كان مائعاً فهو مفطر عند أبي حنيفة لأن العادة وصول المائع، وغير مفطر عند محمد وأبي يوسف لأن الوصول مشكوك فيه، ولا يحصل الفطر بالشك^(٧).

(١) إلا ما ذكر عن الحسن بن صالح أنه يرى أن ما لا يؤكل عادة مثل الحصى والزراب لا يفطر به الصائم، وروي عن أبي طلحة صاحب النبي ﷺ أنه كان يأكل البرد وهو صائم ويقول: "ما هو طعام ولا شراب، وإنما هو بركة من السماء تطهر به بطوننا".
ينظر: البيان للعمري ٥٠٣/٣، ٥٠٤، والأثر أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٩٢/٢١ (١٣٩٧١)، وإسناده صحيح، وأخرجه البزار (كشف الأستار) ٤٨١/١ (١٠٢٢) ونقل عن سعيد بن المسيب أنه كرهه وقال إنه يقطع الظماً. ثم قال البزار: "لا نعلم هذا الفعل إلا عن أبي طلحة".
وقال ابن قدامة في المغني ٣٥/٤: "لم يثبت عندنا ما نقل عن أبي طلحة فلا يعد خلافاً".
ونقل محققاً كتاب الوسيط للغزالي ٥٢٤/٢، ٥٢٥ عن ابن الصلاح أنه قال في المشكل: "وقد انعقد الإجماع بعدهما على خلاف ما قالاه" والله أعلم.

(٢) ينظر: البحر الرائق ٤٨/٢، وتبين الحقائق للزيلعي ٣٢٢/١، وعيون المجالس للبغدادي ٩٥٦/٢، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥٢٤/١، والمغني لابن قدامة ٣٥٣/٤، ومعونة أولي النهى ٤٩/٣.

(٣) المأومة: هي الشجة التي تصل إلى أم الدماغ (وأم الدماغ جلدتها فيها الدماغ). ينظر: المصباح المنير للفيومي ٢٣/١، وأنيس الفقهاء للقونوي ص ٢٩٤.

(٤) ينظر: بدائع الصنائع للكاساني ٩٣/٢.

(٥) ينظر: البيان للعمري ٥٠٢/٣، وشرح الوجيز للرافعي ١٩٣/٣، والجموع شرح المذهب للنووي ٢٧٢/٦.

(٦) ينظر: المغني لابن قدامة ٣٥٢/٤، والكافي لابن قدامة ٣٥٢/١، والإنصاف للمرداوي ٢٩٩/٣.

(٧) ينظر: بدائع الصنائع للكاساني ٩٣/٢.

وقد استدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

الدليل الأول: ما رواه عاصم بن لقيط بن صبرة عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله أخبرني عن الوضوء. قال: "اسبغ الوضوء، وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً"^(١).

قال الكاساني: "ومعلوم أن استثناء حالة الصوم للاحتراز عن فساد الصوم، وإلا لم يكن للاستثناء معنى"^(٢).

وقال ابن تيمية: "وأقوى ما احتجوا به قوله: "وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً"، قالوا: فدل ذلك على أن ما وصل إلى الدماغ يفطر الصائم إذا كان بفعله"^(٣).

مناقشة الاستدلال بهذا الحديث:

ناقش ابن حزم الاستدلال بهذا الحديث فقال: "لا حجة لهم فيه لأنه ليس فيه أنه يفطر الصائم بالمبالغة في الاستنشاق وإنما فيه إيجاب المبالغة في الاستنشاق لغير الصائم، وسقوط وجوب ذلك عن الصائم فقط، فالصائم مخير بين أن يبالغ في الاستنشاق وبين أن لا يبالغ فيه، وأما غير الصائم فالمبالغة في الاستنشاق فرض عليه .. ولو أن امرأ يقول: إن المبالغة في الاستنشاق تفطر الصائم لكان أدخل في التمويه منهم، لأنه ليس في هذا الخبر من وصول الماء إلى الحلق أثر ولا عثر"^(٤)، ولا إشارة ولا دليل"^(٥).

(١) أخرجه الشافعي في مسنده ١٥/١، والإمام أحمد في مسنده ٣٠٦/٢٦ (١٦٣٨٠) وأبو داود في سننه ١/ ١٠٠ (١٤٢)، والترمذي في سننه ١٥٥/٣ (٧٨٨) وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه في سننه ١/ ٣٤٥ (٤٠٧)، وابن الجارود في المنتقى ص ٤٣ (٨٠)، وقال أبو إسحاق الجويني الأثري في غوث المكذوب ١/ ٧٥: إنساده صحيح.

(٢) بدائع الصنائع ٩٣/٢.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٣٥/٢٥.

(٤) عثر: بفتح العين وبكسرهما مع إسكان التاء الأثر الخفي. ينظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي ٨٥/٢.

(٥) المحلى لابن حزم ٣٢٩/٦، ٣٣٠.

الدليل الثاني: من المعقول: أن ما وصل إلى الدماغ وصل إلى الجوف فيفسد الصيام^(١).

ويمكن أن يناقش ذلك فيقال: لا نسلم أن هناك منفذاً بين الدماغ والجوف وقد اتفق الأطباء على أن الدماغ لا يرتبط بالجهاز الهضمي وكذا المثانة والإحليل والرحم كلها منفصلة عن الجهاز الهضمي^(٢).

القول الثاني:

أنه لا يفطر وهو قول المالكية^(٣) وأبي يوسف ومحمد من الحنفية^(٤)، وأبي ثور والظاهرية^(٥) واختاره ابن تيمية^(٦). واستدلوا بما يأتي:

الدليل الأول: أن ذلك لا يصل إلى محل الطعام والشراب فلا يفطر به.

الدليل الثاني: أن الصيام من دين المسلمين الذي يحتاج إلى معرفته الخاص والعام فلو كانت هذه الأمور مما حرمها الله ورسوله في الصيام ويفسد الصوم لكان هذا مما يجب على الرسول بيانه، ولو ذكر ذلك لعلمه الصحابة ونقلوه للأمة كما بلغوا سائر شرعه فلما لم ينقل أحدهم هذا العلم .. علم أنه لم يذكر شيئاً من ذلك^(٧).

(١) ينظر: بدائع الصنائع للكاساني ٩٣/٢ .

(٢) ينظر: بحث "التداوي والمفطرات" د. حسان شمسي باشا رئيس قسم العناية المركزة بمستشفى الملك فهد

استشاري أمراض قلب، منشور. مجلة الفقه الإسلامي، العدد العاشر، جـ ٢، ص ٢٥٣ .

(٣) ينظر: المدونة برواية سحنون ١٧٧/١، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥٢٣/١ .

(٤) ينظر: بدائع الصنائع للكاساني ٩٣/٢ .

(٥) ينظر: المحلى لابن حزم ٣١٨/٦، والحاوي للماوردي ٤٥٧/٣ .

(٦) مجموع فتاوي ابن تيمية ٢٣٤/٢٥ .

(٧) المدونة برواية سحنون ١٧٧/١ .

الترجيح:

الذي يظهر لي- والله أعلم- أن القول الثاني أرجح لأن الأصل هو صحة الصيام ولو لم يوجد ما يفسده، والجائفة إذا لم يصل دواؤها إلى محل الطعام والشراب لا تؤثر في الصيام.

وأما الدماغ، فكما سبق ليس بينه وبين الجهاز الهضمي أي اتصال أو منفذ وعلاج المأمومة لا يؤثر في الصيام.

وبعد أن تبين لنا أن الجائفة إذا لم يصل دواؤها إلى محل الطعام والشراب لا تؤثر في الصيام فهل دخول سائل التنقية في بطن المريض عن طريق القسطرة في الغشاء البريتوني يفطر الصائم؟

للإجابة عن هذا السؤال أقول: ذكر الدكتور محمد علي البار أن السائل البريتوني الذي يدخل إلى البطن عن طريق القسطرة المثبتة في التجويف البطني لا يصل إلى الجوف ولا علاقة له بالجهاز الهضمي^(١) لكنه أشار إلى امتصاص بعض المواد الموجودة في الغلوكوز وغيره، وأكد ذلك د. حسان الباشا فقال: من الثابت علمياً أن كمية من سكر الغلوكوز الموجودة في السائل الذي يوضع في داخل جوف البطن تدخل إلى دم الصائم عبر الغشاء البريتوني^(٢).

وذكر د. جمال الوكيل أن السمّة واسعة الانتشار بين مرضى التنقية الصفاقية، ومن أسبابها أن في السائل المنقى في التنقية الصفاقية كمية من سكر الدكستروز، ويمتص الجسم جزءاً من هذا السكر بما يعادل ٤٠٠-٧٠٠ سعر حراري يومياً^(٣).

(١) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد العاشر، ج-٢، ص ٣٤٥، ٣٤٦.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٦١.

(٣) التنقية الصفاقية، د. جمال الوكيل، ص ٤٣.

وقد سألت الدكتور/عبد الفتاح فرج الاستشاري في الأمراض الباطنة هل يستطيع المريض أن يضع المحلول في التنقية البريتونية قبل السحور ولا يضع أي محلول أثناء النهار؟

فأجاب بأن ذلك ممكن في أيام الشتاء حيث يكون الجو بارداً والنهار قصيراً وذلك في المريض الذي فشله الكلوي غير تام وكليته تعمل بضعف، وأما لمن كان فشل كليتيه تاماً، وخاصة في أيام الصيف، فإنه غير ممكن حيث يفقد الجسم الكثير من السوائل، وقد تحدث له مضاعفات خطيرة مثل ارتفاع ضغط الدم، وأمراض العظام، ويحتاج المريض لعدد من الأدوية في أثناء النهار.

وبناءً على ماسبق فإن المريض المحتاج للتنقية البريتونية له حالتان :

الحالة الأولى: أن يقوم بوضع المحلول البريتوني طوال الليل قبل السحور ولا يضع أي محلول خلال النهار فإن صيامه صحيح، وذلك أن ما دخل في جوفه قبل موعد الإمساك حكمه حكم إدخال الطعام قبل الفجر، وأما إخراج الفضلات في أثناء النهار فإنه غير مؤثر لأنه أشبه بإخراجها من المخرج المعتاد .

الحالة الثانية: أن يقوم المريض بوضع المحلول في أثناء النهار، وفي هذه الحالة تعتبر التنقية البريتونية بنوعيتها مفطرة لما سبق أن في السائل المنقى كمية من السكر يمتصها الجسم، والمريض في هذه الحالة في حكم المرضى الذين لا يرجى برؤهم، فيلزمه فدية عن كل يوم لما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في الشيخ والشيخة: "إذا لم يطبقا الصوم يطعمان لكل يوم مسكيناً"^(١) وقد استدل على ذلك بقوله تعالى: «وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين»

[البقرة: ١٨٤] .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ١٥٥/٥ .

وجه الدلالة من الآية:

أن أول ما نزل وجوب الصوم وكان الناس مخيرين إن شأؤوا صاموا وإن شأؤوا أفطروا وأطعموا، ثم أوجب الله الصوم، فإذا تعذر الصوم ثبتت الفدية لأن الله لما جعل الفدية عديلاً للصوم في مقام التخيير دل ذلك على أنها تكون بدلاً عنه في حالة عدم الصوم^(١).

ومما سبق يتبين أن سبب الإفطار في التنقية البريتونية هو امتصاص الجسم لكمية من السكر، وهي مغذية للجسم، لكن فضيلة الشيخ محمد الصالح العثيمين ذكر عند الكلام على التفطير بالحقنة أن العلة قد لا تكون مجرد التغذية وإنما هي التغذية مع التلذذ بالأكل والشرب فتكون العلة مركبة من جزئين: أحدهما: الأكل والشرب.

الثاني: التلذذ بالأكل والشرب، لأن التلذذ بالأكل والشرب مما تطلبه النفوس، والدليل على هذا أن المريض إذا غذي بالإبر لمدة يومين أو ثلاثة تجده أشد ما يكون شوقاً إلى الطعام والشراب مع أنه متغذي.

ثم قال الشيخ: وبناء على هذا وليس ببعيد أن نقول: إن الحقنة لا تفطر مطلقاً ولو كان الجسم يتغذى بها .. فيكون القول الراجح في هذه المسألة قول شيخ الإسلام ابن تيمية مطلقاً ولا التفات إلى ما قاله بعض المعاصرين .. ثم استدل بقاعدة مهمة وهي: أننا إذا شككنا في الشيء مفطر هو أم لا؟ فالأصل عدم الفطر، فلا نجروء على أن نفسد عبادة مُتَعَبِدٍ لله إلا بدليل واضح يكون لنا حجة عند الله تعالى^(٢).

(١) ينظر: الشرح الممتع لابن عثيمين ٦/٣٣٤، ٣٤٩.

(٢) الشرح الممتع لابن عثيمين ٦/٣٨٠، ٣٨١.

وبناء ما ذكره فضيلة الشيخ محمد فإن التنقية البريتونية لا تأثير لها على الصيام، لأن التغذية بالحقنة أعظم مما يمتصه جسم المريض من السكريات في حالة التنقية.

ولكنني أرجح القول بالتفطير بها لما يأتي:

١- أن العلة التي ذكرها فضيلة الشيخ وهي التلذذ بالأكل والشرب علة مظنونة فلا يعول عليها، ومما يؤيد ذلك أن الصائم يفطر بأكل التراب والحصى وهو مما لا يتلذذ بأكله.^(١)

٢- أن التغذية عن طريق الإبر أو ما يمتصه الجسم لها أثر على الصائم، لأنه لا يشعر بالجوع وربما يستطيع مواصلة الصيام أكثر من غيره من الأصحاء وذلك دليل على تأثيرها.

والله أعلم.

(١) ينظر المجموع شرح المذهب للنووي ٢٧٦/٦ .

المطلب الثاني: حكم وجوب الحج على مريض التنقية الكلوية:

سبق أن ذكرت أن للتنقية الكلوية نوعين:

١- التنقية الدموية ٢- التنقية البريتونية (الصفائية)

أما مريض التنقية الدموية فإن كان بالغاً عاقلاً وتوافرت وحدات التنقية في المشاعر المقدسة، ولا يلحقه مشقة، أو تعب من جراء التنقية، أو القيام بمناسك الحج وجب عليه الحج، وإن لم تتوفر وحدات التنقية، أو توفرت ولكن يلحقه من جراء التنقية مشقة وتعب وخشي على نفسه، وكان مستطيعاً من الناحية المالية ووجد من ينسبه- وكان بالغاً عاقلاً حاجاً عن نفسه- وجب عليه أن ينسبه ليحج عنه^(١)، لحديث المرأة التي سألت النبي ﷺ فقال: إن فريضة الله على عباده في الحج قد أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يثبت على الراحلة، أفأحج عنه؟ قال: "نعم" وذلك في حجة الوداع^(٢). وإن لم يكن مستطيعاً من الناحية المالية فلا يجب عليه الحج لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] وقوله تعالى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] ولأن من القواعد المتقررة شرعاً أن الواجبات تسقط بالعجز عنها^(٣).

وأما مريض التنقية البريتونية فقد ذكرت أن لها نوعين:

١- التنقية البريتونية الآلية ٢- التنقية البريتونية الجوالية.

(١) ينظر: المبسوط للسرخسي ١٥٣/٤، وتبين الحقائق للزيلعي ٨٥/٢، والأم للشافعي ١٥٧/٢، ومغني المحتاج للشربيني الخطيب ٤٦٩/١، والمغني لابن قدامة ٢٣٨/٣، وكشاف القناع للبهوتي ٣٩٠/١، ومعالم السنن للخطابي ٤٣٠/٢ (مطبوع مع سنن أبي داود بتحقيق الدعاس).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ١٤٠/٢.

(٣) ينظر: إعلام الموقعين لابن القيم ٢٢/٢، والموافقات للشاطبي ١٠٧/٢، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ١٠/٣٤٤ وما بعدها.

أما التنقية البريتونية الآلية فإنها كما سبق تحتاج إلى جهاز خاص قد لا يتوفر أثناء أداء الحج ويحتاج المريض إلى الراحة لأن الجهاز يحتاج من ٨-١٠ ساعات ليقوم بعملية التفريغ والسحب، وهي أشبه ما تكون بالتنقية الدموية فتأخذ حكمها.

وأما التنقية البريتونية الجواله فإن بإمكان صاحبها الحج إلا إذا خشي على نفسه من حدوث التهاب أو من الضرر أثناء الزحام أو رأى الطبيب المختص أن ذلك ضار به وجب عليه أن ينيب من يحج عنه إذا كان مستطيعاً من الناحية المالية كما سبق.

هذا وأسأل الله أن يكون هذا البحث قد أدى الغرض وأفاد، والله الحمد والمنة في البدء والختام راجياً ممن يقرأ هذا البحث أن يدعو لي وللمؤمنين بالسداد والتوفيق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع:

- ١- الإجماع ، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر (ت٢١٨هـ) - دار طيبة للنشر والتوزيع.
- ٢- الاختيار لتعليل المختار، للموصلي - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط ٤ - عام ١٣٨٤هـ - مطبعة المدني القاهرة.
- ٣- الإرشاد ، لابن أبي موسى (ت٤٢٨هـ) - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - تحقيق د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي.
- ٤- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، لمحمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي.
- ٥- الاستذكار ، لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ) - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - بيروت، لبنان.
- ٦- الإشراف على نكت مسائل الخلاف ، لعبد الوهاب البغدادي (ت٤٢٢هـ) - تحقيق الحبيب بن طاهر . دار ابن حزم- بيروت، لبنان - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٧- إعلاء السنن ، لظفر بن أحمد التهانوي (ت٣٩٤هـ) - تحقيق حازم القاضي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٨- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) - المكتبة العصرية - صيدا بيروت.
- ٩- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ، لابن الملتن (ت٨٠٤هـ) - الطبعة الأولى عام ١٤٢١هـ - دار العاصمة- الرياض.

- ١٠- أمراض الكلى وارتفاع ضغط الدم ، عقيل حسين العيدروس - الطبعة الأولى عام ١٤١٧هـ - مطابع الندوة ، مكة المكرمة.
- ١١- أمراض الكلى وزراعتها بين سؤال وجواب ، د/ سعود فواز الفايز - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- ١٢- أمراض الكلية ، د/ خالد عبد الله - جامعة الموصل - العراق - الطبعة الأولى.
- ١٣- الأم للشافعي ، (ت٢٠٤هـ) - دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ١٤- الانتصار في المسائل الكبار ، لأبي الخطاب (ت٥١٠هـ) - الطبعة الأولى عام ١٤١٣هـ - مكتبة العبيكان - الرياض.
- ١٥- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، للمرداوي (ت٨٨٥هـ) - مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة.
- ١٦- أنيس الفقهاء في تعريف الألفاظ المتداولة بين الفقهاء ، للقونوي (ت٩٧٨هـ) - تحقيق د/ أحمد بن عبد الرزاق الكبسي - الناشر/ دار الوفاء للنشر والتوزيع - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٧- الأوسط ، لابن المنذر - تحقيق د/ أبو حماد خضير حنيف - الطبعة الثانية عام ١٤١٤هـ - دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض.
- ١٨- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم (ت٩٧٠هـ) - الطبعة الثانية ، دار الكتاب الإسلامي.
- ١٩- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، للكاساني (ت٨٧٥هـ) - دار الكتاب العربي.

- ٢٠- البناية في شرح الهداية ، للعيبي (ت٨٥٥هـ) - دار الفكر للطباعة والنشر عام ١٤١١هـ.
- ٢١- البيان ، للعمري (ت٥٥٨هـ) - الطبعة الأولى عام ١٤٢١هـ - دار المنهاج - جدة.
- ٢٢- تاج العروس ، للزبيدي (ت١٢٠٥هـ) - المطبعة الخيرية القاهرة.
- ٢٣- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، للزيلعي (ت٧٤٣هـ) - الطبعة الثانية دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت -.
- ٢٤- التحقيق في أحاديث الخلاف ، لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٥- تلخيص الحبير ، لابن حجر (ت٨٥٢هـ) - الطبعة الأولى عام ١٤١٧هـ - مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة - الرياض.
- ٢٦- التنقيح ، لابن عبد الهادي (ت٧٤٤هـ) - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٧- التنقية الصفاقية لمرض الفشل الكلوي ، د/ جمال بن صالح الوكيل - من مطبوعات مركز الأمير سلمان الخيري لأمراض الكلى.
- ٢٨- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ) - تحقيق سعيد أحمد أعراب ١٤٠١هـ.
- ٢٩- التهذيب للبيهقي ، (ت٥١٦هـ) - الطبعة الأولى عام ١٤١٨هـ - دار الكتب العلمية - بيروت.

- ٣٠- تهذيب السنن ، لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) - مطبوع مع مختصر سنن أبي داود للمنذري - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى.
- ٣١- جامع الأمهات ، لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) - الطبعة الثانية ١٤٢١هـ - الإمامة للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٣٢- الجامع الصغير ، للقاضي أبي يعلى (ت٤٥٨هـ) - تحقيق د/ ناصر السلامة - الطبعة الأولى عام ١٤٢١هـ - دار أطلس للنشر والتوزيع - الرياض.
- ٣٣- حاشية ابن عابدين ، (رد المختار) لابن عابدين (ت١٢٥٢هـ) - دار الطباعة العامرة ، سنة ١٣٠٧هـ.
- ٣٤- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، للدردير - دار الفكر للطباعة النشر.
- ٣٥- الحاوي الكبير ، للماوردي (ت٤٥٠هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ٣٦- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، للشاشي القفال ، (ت٥٠٧هـ) - الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - مؤسسة الرسالة- بيروت.
- ٣٧- الخلافات ، للبيهقي (ت٤٥٨هـ) - تحقيق مشهور سلمان - الطبعة الأولى - دار الصميعي للنشر والتوزيع.
- ٣٨- الدليل الطبي والفقهى للمريض في شهر الصيام ، د/ حسان شمسي باشا - مكتبة السوادى للتوزيع - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- ٣٩- الروضة الندية شرح الدرر البهية ، لأبي الطيب القنوجي - الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - دار الندوة الجديدة - بيروت.

- ٤٠ - رؤس المسائل ، للعكري - الطبعة الأولى عام ١٤٢١هـ - دار إشبيليا للنشر والتوزيع - الرياض.
- ٤١ - سلسلة الأحاديث الصحيحة ، للألباني - الطبعة الأولى - مكتبة المعارف - الرياض.
- ٤٢ - سلسلة الأحاديث الضعيفة ، للألباني - الطبعة الخامسة ١٤١٢هـ - مكتبة المعارف - الرياض.
- ٤٣ - سنن أبي داود ، (ت ٢٧٥هـ) تحقيق عزت عبيد الدعاس - حمص - مكتبة الجنيد ، الطبعة الأولى عام ١٣٨٨ هـ.
- ٤٤ - سنن ابن ماجه ، (ت ٢٧٥هـ) - دار المعرفة - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- ٤٥ - سنن الدارقطني ، (ت ٣٨٥هـ) - الطبعة الأولى - عالم الكتب - بيروت.
- ٤٦ - السنن الكبرى ، للبيهقي (ت ٤٥٨هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٤٧ - سنن الترمذي ، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٩٧هـ) - تحقيق وتعليق إبراهيم عطوة - دار إحياء التراث العربي.
- ٤٨ - السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤٩ - سنن النسائي ، (ت ٣٠٣هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٥٠ - الشرح الممتع على زاد المستقنع ، لابن عثيمين - الطبعة الثانية ١٤١٦هـ - مؤسسة أسام للنشر.

- ٥١- شرح الزرقاني على مختصر خليل ، لعبد الباقي بن يوسف (ت ١٠٩٩هـ) - مطبعة محمد أفندي مصطفى - مصر.
- ٥٢- شرح الزركشي على مختصر الخرقى ، للزركشي (ت ٧٧٢هـ) تحقيق د/ عبد الله بن جبرين - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- ٥٣- شرح السنة ، للبغوي (ت ٥١٦هـ) - الطبعة الأولى - المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٥٤- شرح الوجيز ، (المعروف بالشرح الكبير) للرافعي (ت ٦٢٣هـ) - تحقيق وتعليق الشيخ على معوض والشيخ أحمد عبد الموجود - دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان - الطبعة الأولى عام ١٤١٧هـ.
- ٥٥- شرح صحيح البخاري ، لابن بطال الطبعة الأولى عام ١٤٢٠هـ مكتبة الرشد للنشر والتوزيع ، الرياض .
- ٥٦- شرح معاني الآثار ، للطحاوي (ت ٣٢١هـ) - الطبعة الأولى عام ١٤١٤هـ - عالم الكتب - بيروت.
- ٥٧- صحيح ابن خزيمة ، - الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٥٨- صحيح البخاري ، للبخاري (ت ٢٥٦هـ) - الناشر المكتب الإسلامي - إستانبول - تركيا.
- ٥٩- صحيح مسلم ، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ) - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - نشر وتوزيع دار الإفتاء - الرياض.

- ٦٠- صحيح مسلم ، بشرح النووي (ت٦٧٦هـ) - الطبعة الرابعة عام ١٤١٨هـ - دار الخير - دمشق.
- ٦١- علوم الحديث ، لابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) - تحقيق نور الدين عتر - الطبعة الثانية - المدينة المنورة.
- ٦٢- عمدة القاري ، لليعني (ت٨٥٥هـ) - إدارة المطابع المنيرة، ١٣٤٥هـ.
- ٦٣- عيون المجالس ، للقاضي عبد الوهاب البغدادي (ت٤٢٢هـ) - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - مكتبة الرشد - الرياض.
- ٦٤- غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود ، لأبي إسحاق الحويني الأثري - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - دار الكتاب العربي.
- ٦٥- فتح الباري ، لابن رجب (ت٧٩٥هـ) - الطبعة الأولى عام ١٤١٨هـ - دار ابن الجوزي - الدمام.
- ٦٦- فتح القدير ، لابن الهمام (ت٨٦١هـ) - دار إحياء التراث العربي.
- ٦٧- فتح باب العناية ، للقاري (ت١٠١٤هـ) - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م - شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت/ لبنان.
- ٦٨- الفروع ، لابن ملفح (ت٧٦٣هـ) - الطبعة الثانية - دار مصر للطباعة عام ١٣٨١هـ.
- ٦٩- الفشل الكلوي والكلية الصناعية ، - د/ محمد ناصر الفيتوري - الطبعة الأولى عام ١٤١٩هـ - دار الجيل بيروت - دار الرواد طرابلس ليبيا.
- ٧٠- الفشل الكلوي وزرع الأعضاء ، د/ محمد علي البار - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - دار القلم بدمشق، والدار الشامية بيروت.

- ٧١- الكافي في فقه أهل المدينة ، لابن عبد البر المالكي (ت ٤٦٣هـ) - الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - مكتبة الرياض الحديثة.
- ٧٢- الكافي لابن قدامة ، - الطبعة الخامسة ١٤٠٨هـ - المكتبة الإسلامية بيروت.
- ٧٣- اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ، للمنبجي (ت ٦٨٦هـ) - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - دار الشروق جدة.
- ٧٤- كتاب الصيام ، من شرح العمدة لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) - الطبعة الأولى عام ١٤١٧هـ - دار الأنصاري.
- ٧٥- المجروحين ، لابن حبان (ت ٣٥٤هـ) - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - دار الصمعي للنشر والتوزيع - الرياض.
- ٧٦- مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، - العدد العاشر الجزء الثاني.
- ٧٧- المجموع شرح المذهب للنووي ، (ت ٦٧٦هـ) - دار العلوم للطباعة - توزيع المكتبة العالمية بالفجالة.
- ٧٨- المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده - تحقيق د/ عبد الحميد هنداي - الطبعة الأولى عام ١٤٢١هـ - دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٧٩- المحلى ، لابن حزم (ت ٤٥٦هـ) - الناشر مكتبة الجمهورية بجوار الأزهر .مصر، عام ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ٨٠- مختصر الطحاوي ، (ت ٣٢١هـ) - تحقيق أبو الوفاء الأفغاني - دار إحياء العلوم بيروت - الطبعة الأولى عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- ٨١- مختصر المزني في فروع الشافعية - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - دارالكتب العلمية - بيروت.
- ٨٢- المدونة ، للإمام مالك رواية سحنون بن سعيد التنوخى - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت.
- ٨٣- المستدرک علی الصحيحین، للحاکم ، (ت٤٠٥هـ) - الناشر مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب.
- ٨٤- مسند الإمام أحمد ، - الطبعة الأولى - نشر مؤسسة الرسالة.
- ٨٥- المصباح المنير، للفيومي ، (ت٧٧٠هـ) - دار الفكر - بيروت.
- ٨٦- معالم السنن، للخطابي ، (مطبوع مع سنن أبي داود).
- ٨٧- المعجم الكبير ، للطبراني ، (ت٣٦٠هـ) - الطبعة الثانية - دار إحياء التراث العربي.
- ٨٨- معرفة السنن والآثار، للبيهقي ، (ت٤٥٨هـ) - الطبعة الأولى ١٤١١هـ - جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي، باكستان.
- ٨٩- المعلم بفوائد مسلم، للمازري ، (ت٥٣٦هـ) - الطبعة الأولى - دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- ٩٠- معونة أولي النهى ، لابن النجار ، (ت٩٧٢هـ) - تحقيق د/ عبد الملك بن دهيش - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - دار خضر للطباعة والنشر.
- ٩١- المعونة ، لعبد الوهاب البغدادي ، - تحقيق د/ حميش عبد الحق - مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة / الرياض.

- ٩٢- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ، شرح محمد الشربيني الخطيب (ت٩٧٧هـ) - دار إحياء التراث العربي- بيروت، لبنان.
- ٩٣- المغني، لابن قدامة ، (ت٦٢٠هـ) - تحقيق د/ عبد الله التركي ود/ الحلو- هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.
- ٩٤- المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم ، للقرطبي ، (ت٦٥٦هـ) - الطبعة الثانية عام ١٤٢٠هـ - دار ابن كثير - دمشق / بيروت.
- ٩٥- المقنع ، لابن قدامة ، - الطبعة الثانية - المكتبة السلفية - القاهرة.
- ٩٦- الممتع في شرح المقنع، لابن المنجا ، (ت٦٩٥هـ) - تحقيق د/ عبد الملك بن دهيش - دار خضر للطباعة والنشر - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- ٩٧- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، للحطاب ، (ت٩٥٤هـ) - الطبعة الثانية (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م).
- ٩٨- موطأ الإمام مالك ، - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء الكتب العربية - توزيع دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٩٩- المذهب ، للشيرازي ، (ت٤٧٦هـ) - مطبعة مصطفى الياس الحلبي، بمصر - الطبعة الثانية ١٣٧٩هـ.
- ١٠٠- نصب الراية لأحاديث الهداية ، للزيلعي (ت٧٦٢هـ) - دار الحديث - القاهرة.
- ١٠١- نيل الأوطار ، للشوكاني ، (ت١٢٥٠هـ) - الطبعة الأخيرة - دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.

١٠٢- الوسيط في المذهب ، للغزالي ، (ت٥٥٥هـ) - دار السلام للنشر والتوزيع
والترجمة - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ- تحقيق أحمد محمود إبراهيم ومحمد
محمد تامر.

١٠٣- الهداية ، للمرغيناني ، (ت٥٩٣هـ) - الناشر المكتبة الإسلامية.

المراجع الأجنبية :

- ١- handbook of dialysis little,brown / john daugridas
- ٢- oxford textbook of medicine / oxford medical publication